

جامعة مولود معمري - تيزي وزو -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الإستراتيجية الروسية اتجاه منطقة الشرق الأوسط

-دراسة حالة الأزمة السورية 2011/2020-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

التخصص: دراسات إقليمية

تحت إشراف:

د/ برك رتيبة

الطالبة:

هأمزيان نوال

هنوراوي محمد

لجنة المناقشة :

د/ونوني مصطفى.....رئيسا

د/برك رتيبة.....مشرقا

أ/تبانى وهيبة.....مناقشا

السنة الجامعية : 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

ما أجمل أن يجود المرء بأغلى ما لديه و الأجل أن يهدي الغالي للأغلى.

هي ذي ثمرة جهد نجنيها اليوم هي هدية نهدينا إليها:

الوالدين الغاليين حفظهم الله.

الوالدتين العزيزتين أطال الله عمرهما.

جميع الإخوة والأخوات والأصدقاء.

وإلى من ساندنا في إنجاز هذا العمل

أمزيان نوال

نوراوي محمد

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الثبات و أعاننا على إتمام هذا العمل بعد أن سافرنا لنضع النقاط على الحروف ونكشف ما وراء ستار العلم والمعرفة فها هي ثمار علمنا أيقنت وحن قطافها.

هذه كلماتنا المبعثرة نهمس بها في أذن كل من سيفتح هذا العمل لينهل معه مايشاء ويشتهي وينقد ما يرفض ويتغني.

هي كلمات شكر إلى كل من الأستاذة المشرفة برد رتيبة وجميع الأساتذة إلى جميع من ساعدنا من قريب أو بعيد.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي

المطلب الأول: ماهية الأزمة.

المطلب الثاني: ماهية الإستراتيجية.

المبحث الثاني التأصيل النظري

المطلب الأول: النظرية الواقعية.

المطلب الثاني: نظرية الدور.

المطلب الثالث: نظرية المجال الحيوي.

الفصل الثاني: الإستراتيجية الروسية الجديدة وتعاملها مع الأزمة السورية.

المبحث الأول: طبيعة وتوجهات الإستراتيجية الروسية الجديدة.

المطلب الأول: خلفيات وسمات الإستراتيجية الروسية الجديدة

المطلب الثاني: المحددات المؤثرة في الإستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط

المطلب الثالث: مقاصد الإستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط

المبحث الثاني تطبيقات الإستراتيجية الروسية في سوريا.

المطلب الأول: تطور الأزمة السورية.

المطلب الثاني: وسائل تنفيذ الإستراتيجية الروسية اتجاه الأزمة السورية.

الفصل الثالث: الأهداف الإستراتيجية الروسية وانعكاساتها.

المبحث الأول: أهداف الإستراتيجية الروسية من الأزمة السورية

المطلب الأول: الأهداف الجيوسياسية.

المطلب الثاني: الأهداف الجيواقتصادية.

المطلب الثالث: الأهداف الجيوإستراتيجية

المبحث الثاني: تداعيات وانعكاسات الأزمة السورية.

المطلب الأول: انعكاسات الأزمة السورية داخليا.

المطلب الثاني: انعكاسات الأزمة السورية إقليميا.

المطلب الثالث: انعكاسات الأزمة السورية دوليا.

الخاتمة.

قائمة المراجع.

فهرس المحتويات.



شكلت العقود الثلاث الأخيرة (نهاية التسعينات وبداية الألفينات) مرحلة إعادة صياغة النظام الدولي الذي كانت تتصارع فيه القوى الكبرى على قيادة العالم، وانتقل بذلك هذا النظام من نظام الثنائية القطبية إلى نظام الأحادية القطبية، والذي مثلت فيه الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة المهيمنة على الساحة الدولية بعد سقوط وتفكك الاتحاد السوفييتي.

غير أن محاولات تغيير النمط الأحادي للنظام الدولي، ظهرت مؤخرا مترافقة مع رغبة روسيا في استعادة مكانتها ودورها في النظام الدولي وإضعاف الهيمنة الأمريكية في الساحة الدولية ككل وفي مناطق نفوذها التقليدية التي لطالما اعتبرت مناطق جيواستراتيجية لدى القوى الكبرى.

إن الإستراتيجية الروسية منذ سنة 2003 عرفت تغييرا في نهجها ولم تعد كما كانت عليه في التسعينات أو خلال حقبة الاتحاد السوفياتي السابق لتلعب دورا فاعل في الساحة الدولية وتتخذ مواقف واضحة في عدة قضايا. وفقا للنهج الروسي المعاصر شهدت منطقة الشرق الأوسط، عودة قوية للنشاط الخارجي لهذه الدولة في المنطقة، والذي استعادت من خلاله روسيا علاقاتها مع بعض دول الشرق الأوسط، وقد ترافقت هذه العودة مع تزايد الرغبة الروسية في التوجه نحو مناطق تخدم مصالحها وتساعد على ضمان موقع أفضل في النظام الدولي، وأن تفتح مجالا حيويا جديدا لتعظيم مصالحها.

تعد التحولات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وما نتج عنها من ظهور إصطفافات إقليمية ودولية ترافقت مع وصول هذه الموجة إلى سوريا، أدى إلى بروز تهديدات جديدة، ولاعبين جدد في المنطقة، إلا أن كل هذه الأحداث لم تؤثر على توجه الإستراتيجية الروسية نحو منطقة الشرق الأوسط، بل ودفعتها إلى التمسك بمواقفها تجاه ما يحدث فيها، رغم الضغوطات التي تعرضت لها.

• أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى كون روسيا قوة ثابتة في الساحة الدولية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا من خلال تعاملها مع الأزمة السورية وهذا في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، إلى جانب فهم إستراتيجيات القوى الكبرى

• أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها:
- معرفة دوافع وسياق الإستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط من خلال تفسير مواقف وتحركات روسيا تجاه الأزمة السورية
- مدى تأثير هذه الأزمة على النسق الإقليمي للمنطقة وكذلك معرفة مدى الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة للدول الكبرى والإقليمية.

• أسباب اختيار الموضوع:

- يرجع اختيارنا لدراسة موضوع الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط إلى:
- أسباب ذاتية: ومن هذه الاعتبارات الذاتية لاختيار الموضوع هو الرغبة في تتبع ما آلت إليه الأوضاع الراهنة في منطقة الشرق الأوسط وبالذات في سوريا والدور الروسي في سوريا.

- الأسباب موضوعية: فتمثلت في الأهمية العلمية لهذا الموضوع تكمن في اعتباره أحد المواضيع الأساسية في الدراسات المعاصرة خاصة الدور الروسي الجديد في الساحة الدولية والذي تعمل روسيا من خلاله على استعادة مكانتها ونفوذها كقوة عظمى. ومن خلال ما سبق ذكره فإن الدور الجديد الذي تلعبه روسيا وموقفها تجاه ما يحدث في منطقة الشرق الأوسط وبالأخص الموقف البارز تجاه الأزمة السورية هذه الأخيرة أصبحت من أولويات الإستراتيجية الروسية في المنطقة وعليه نطرح الإشكالية التالية:
- ما طبيعة الإستراتيجية الروسية في معالجة الأزمة السورية وهل تمكنت من تحقيق أهدافها؟
- ومنه تنبثق التساؤلات الفرعية التالية:

1- كيف تسعى روسيا لاستعادة دورها في منطقة الشرق الأوسط ؟

2- ما هي توجهات الإستراتيجية الروسية الجديدة تجاه الأزمة السورية؟

3- ما هي مكتسبات وانعكاسات التدخل الروسي في سوريا؟

• تم بناء الفرضيات كمايلي:

1- يعتبر التنافس الاستراتيجي أهم العناصر المحركة للإستراتيجية الروسية لذا تسعى إلى

فرض هيمنتها على مناطق الصراعو الأزمات للتنافس مع القوى الأخرى المعادية لها من أجل الحفاظ على أمنها ومصالحها.

2- تقوم الإستراتيجية الروسية على أساس توظيف الجانب السياسي للمحافظة على

مصالحها الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط أكثر من التركيز على الجانب السياسي فيها.

3- تمارس روسيا دورا رئيسيا في منطقة المتوسط خاصة في شقها الشرقي بعد تدخلها في

الأزمة السورية، مما يؤهلها للعب أدوار إقليمية أكثر أهمية.

• منهجية الدراسة:

وللإجابة عن هذه الإشكالية المطروحة بشأن هذا الموضوع اعتمدنا على

- **المنهج الوصفي:** حيث يتم وصف سمات الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين،

وكذلك وصف الواقف الاقتصادي والأمني ووصف الأحداث والتطورات الراهنة في الشرق الأوسط وخصوصا سوريا.

- **منهج دراسة الحالة:** حيث تم الاعتماد على هذا المنهج لإسقاط الإستراتيجية الروسية

على الأزمة السورية من أجل معرفة مصالحها وكيفية إدارة القيادة الروسية بقيادة بوتين لتلك المصالح التي تعتبرها روسيا حيوية.

• الدراسات المشابهة لموضوع الدراسة:

- الدراسة الأولى:

بعنوان: الدور الروسي في الأزمة السورية بعد 2011، من إعداد الطالبة ولد العيد مغنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، سنة 2018/2019، بجامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.

إشكالية هذه الدراسة تقول: ما هي الإستراتيجية الروسية المتبعة في سورية وما الهدف وراءها؟ وتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في دراسة مصالح روسيا في سوريا وسياساتها المتخذة في المنطقة إضافة إلى إبراز دور العربي والأمريكي في المنطقة.

- وقد أسفرت هذه الدراسة عن النتائج التالية:

أن المكانة الجيوبوليتيكية التي تحتلها سوريا في السياسة الخارجية الروسية مرتبط بحفظ بقاء هذه الدولة التي تتعرض حسب رأي قادتها إلى محاولات إضعاف من طرف بعض الدول الغربية وهذا لإضعافها و نعتها من استعادة مكانتها الدولية.

أن روسيا تسعى إلى توطيد علاقتها الاقتصادية مع سوريا إلى كسر تعاملها بشكل مباشر أو غير مباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية في المجال الاقتصادي والعسكري.

أبرزت الأزمة السورية الدور الروسي المتصاعد و الرئيسي في المنطقة و لذي أثبتت قدرته على موازنة الدور الأمريكي و الدول الإقليمية و الدول الأخرى في المنطقة، كما أثبتت قدرة روسيا على الحد من تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية لمجلس الأمن.

دور روسيا برز في عرقلتها الإستراتيجية الأمريكية في سوريا وذلك بمنع استخدام حق الفيتو سوريا، كما منعتها من إقامة منطقة الحظر الجوي.

الجيش السوري الحر كاد أن ينهار وتراجع و العزل في المدن الرئيسية، لكن بتدخل روسيا وتشجيعها له يتزويده بمعدات وأسلحة متطورة ودعمه خرج من عزله ووصل حتى الحدود العراقية السورية واستولى على الأراضي التي كانت خاضعة للتنظيمات المسلحة "داعش"، كما روسيا مركز للمصالحة لإخراج المدنيين من المناطق الخاضعة للقوات والمنظمات المسلحة 2014.

تتشرك هذه الدراسة مع دراستنا في اهتمامها بالدور الروسي في الأزمة السورية في الإطار النظري، وقد أفادتنا بما لها من معلومات بالتفصيل حول التعاريف، الأنواع الآليات والإستراتيجيات التابعة ومطابقة أيضا هذه الدراسة مع دراستنا في أداة جمع البيانات والمتمثلة في دراسة الحالة.

- الدراسة الثانية:

بعنوان السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة السورية ما بين 2011 و 2016 للطالبة بن بوهة سمية، مذكرة ماستر في علوم الحقوق والعلوم السياسية، تخصص تعاون دولي، جامعة منتوري قسنطينة، تمثلت اشكالية الدراسة في:

ما هي طبيعة السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية؟

وخلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

وتوجهت روسيا سياستها الخارجية إلى أولوية الاهتمام بالآزمات الدولية في الشرق الأوسط وذلك بالتركيز على حليفها الاستراتيجي سوريا تزامنا والثورة السورية التي عرفت احتجاجات واسعة التي نادى بإسقاط النظام السوري للرئيس بشار الأسد ما أدى إلى العنف المسلح وكان سبب في الإنقسام والصراع السياسي الداخلي ما دفع صناعات قرار السياسة الخارجية الروسية إلى اتخاذ قرارات داعمة للنظام السياسي السوري والرافضة لأي تدخل أجنبي خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية لأن روسيا تهدف إلى إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب. كما دعمت روسيا النظام السوري، فضلا عن أنها تدخلت عسكريا في 30 سبتمبر 2015 بحجة مكافحة الإرهاب ووضعت قواعد عسكرية وهذا لحماية مصالحها الموجودة في المنطقة، وبرز مكانتها الإقليمية والدولية وهذا الدعم الروسي لسوريا ما هو إلا وسيلة للحصول على ضمانات مؤكدة للحفاظ على هذه المصالح في سوريا ألا وهي قاعدة طرطوس البحرية وهي ترى سوريا أحد الموت البديلة التي قد يستغلها منافسيها لتحطيم ريادتها فقد أصبح ممر للغاز القطري لأوروبا الغربية.

لقد كسبت روسيا استثمارات في سوريا وعقود على المدى الطويل و ذلك بإجراء عمليات التقيب عن البترول والنفط والغاز في الساحل السوري كما كسبت ميناء طرطوس بتحويله إلى قاعدة ثابتة للسفن النووية الروسية.

تعتبر سوريا ضرورة لروسيا ومكان استراتيجي لتثبيت روسيا قوتها ومكانتها في المنطقة والعالم.

وقد بينت الدراسة بأن التدخل العسكري الروسي في سوريا، ما كان ليحصل لولا إعطاء الضوء الأخضر من الغرب وبالتحديد أمريكا وبالتالي روسيا دخلت لمساندة النظام السوري بحجة حماية الإرهاب وهذا يخدم مصالحها أكيد.

تتشرك هذه الدراسة مع دراستنا في عدة نقاط أهمها كان في الإجراءات المنهجية خاصة تساؤلات الدراسة التي أفادتنا في صياغة تساؤلات دراستنا، كما كان هناك تشابه في نظرية الدراسة المتمثلة في النظرية الواقعية، نظرية الدور و نظرية المجال الحيوي والمنهج المعتمد وهو المنهج دراسة حالة.

ولقد اتبعنا في هذه الدراسة التقسيم الثلاثي، حيث تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، وذلك بالتطرق إلى أهم المصطلحات وهي الأزمة والإستراتيجية وكذلك مفهوم الشرق الأوسط ومدى أهميته الجيوستراتيجية، إضافة المقاربات التي تفسر لنا السياسة الروسية، أما بالنسبة للفصل الثاني فقد تم تناول الإستراتيجية الروسية الجديدة في فترة فلاديمير بوتين من خلال التطرق إلى توجهاتها وسماتها، وأيضا تم التطرق إلى أهم محددات المؤثرة في صياغة الإستراتيجية الروسية تجاه المنطقة وأهم أهدافها ووسائل تنفيذها إضافة إلى موقف روسيا من قضايا المنطقة.

أما في الفصل الثالث تناولنا الإستراتيجية الروسية تجاه الأزمة السورية وذلك بالوقوف عند واقع الأزمة السورية وأهداف ووسائل تنفيذ الأزمة

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي
والنظري للدراسة

تمهيد:

إن الحديث عن الإستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط يقتضي منا البدء في وضع الإطار المفاهيمي والنظري لهذه الدراسة، من خلال التطرق إلى مجموعة المفاهيم الخاصة بالإستراتيجية وكذلك الأزمة والأهمية الجيوستراتيجية لها، كما نتناول بالدراسة في الإطار النظري مختلف المقاربات النظرية المفسرة للسياسة الروسية.

المبحث الأول: التأسيس المفاهيمي

نحاول في هذا المبحث معالجة بعض المفاهيم المتعلقة بالدراسة بشكل عام وتوضيح ماهيتها، لنستطيع من خلال هذا التأسيس المفاهيمي أن ندرس في المباحث والفصول القادمة الإستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط لدعم مكانتها حالة التدخل الروسي في سوريا.

المطلب الأول: ماهية الأزمة

يعتبر مفهوم الأزمة من المفاهيم الواسعة الانتشار في المجتمع المعاصر، حيث أصبح يمس بشكل أو بآخر كل جوانب الحياة بدءاً من الأزمان التي تواجه الفرد مروراً بالأزمات التي تمر بها الحكومات والمؤسسات وانتهاءً بالأزمة الدولية، فعالم الأزمات عالم حي ومتفاعل له أطواره وخصائصه وأسبابه تتأثر به الدولة أو الحكومة فينتأثر به أصغر كائن موجود في المجتمع البشري.

أولاً: مفهوم الأزمة

تعددت الكتابات التي تناولت مفهوم الأزمة وذلك بحسب وجهات نظر الباحثين في مجال إدارة الأزمات ونورد فيما يلي بعض من هذه المفاهيم:

1-التعريف اللغوي للأزمة:

جاء في مختار الصحاح إن "الأزمة" الشدة والقحط وأزم " عن الشيء أمسك عنه وبابه ضرب...والمأزم هو المضيق وكل طريق ضيق بن جبلين مأزم وموضع الحرب أيضا مأزم ومنه سمي الموضع بين المشعر وبين عرفة مأزمين.¹

2-التعريف الاصطلاحي للأزمة

- الأزمة هي ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول في حياة الفرد أو الجماعة أو المجتمع وغالبا ما ينتج عنه تغيير كبير.
- الأزمة حالة توتر ونقطة تحويل تتطلب قرار ينتج عنه مواقف جديدة، سلبية كانت أو ايجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة.²
- وتعرف الأزمة أيضا على أنها: موقف ينتج عن تغيرات بيئية مولدة للأزمات ويتضمن قدرا من الخطورة والتهديد وضيق الوقت والمفاجأة ويتطلب أساليب إدارية مبتكرة وسريعة للمواجهة.³
- وتعرف الأزمة أيضا على أنها: لحظة حاسمة، ووقت حرج، وحالة من عدم الاستقرار تنبئ بحدوث تغيير حاسم ووشيك، كما أنها تضاعفت من معاناة الناس وحدثه يقع في الغالب في توقيت لا يختاره المتأثرين بها، لذلك لا يستطيع أحد الفرار منها وتجاهلها، كما يمكن أن تكون سببا في التغيير في الإتجاهين السلبي والإيجابي بسبب ما قد تفرزه من نتائج ووفقا والتعامل معها.⁴

¹أوشريف يسرى، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،

تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص 20

²علي بن هلهول الرويلي، الأزمة : تعرفها - أبعادها - أسبابها، الرياض، 2011، ص02

³فيصل بن معيض القحطاني، إستراتيجية إدارة الأزمة في القرن الحادي والعشرين، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب،

العدد 55، ص328

⁴مارتن غريفيتش وتيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للدراسات والأبحاث، ص20

- كما تعرف الأزمة بأنها عبارة عن مدة وجيزة من الوقت عندما يدرك طرف أو أكثر في حالة نزاع، أن خطراً كبيراً يحدق بمصالحه الحياتية وأن لديه فترة قصيرة من الوقت ليرد على هذا الخطر. فالأزمات بين الدول هي فترات تزداد خلالها إمكانية الحرب إزدياداً حاداً والأزمات هي تحول مفاجئ يطرأ على العلاقات البيعية بين الدول.¹

ولا شك أن هناك الكثير من المفاهيم الشائعة والتي قد تتشابه مع الأزمة في بعض خصائصها ولكنها في واقع الأمر ليست أزمة و نذكر منها:

3- المفاهيم المجاورة للأزمة:

أ- مفهوم الصراع:

يعبر عن تصادم إرادات وقوى معينة بهدف تحطيم بعضها البعض كلياً أو جزئياً أو الإنتهاء بالسيطرة والتحكم في إدارة الخصم،² فيعرفه سعود عابد بأنه تضارب المصالح والمبادئ والأفكار، كما وقسمه إلى ثلاثة أقسام:

- الصراع الخفيف

- الصراع المتوسط الحدة

- الصراع الشديد الحدة.

ب- مفهوم النزاع:

- لغة: مصطلح النزاع يقابله باللغة الفرنسية Conflit وباللغة الإنجليزية Conflict وهي من أصل كلمة Conflictus والتي تعني الصراع والنزاع و صدام وتضارب شقاق، قتال.

¹ ربحي عبد القادر الجديلي، واقع إستخدام أساليب إدارة الأزمات، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة

الماجستير في إدارة الأعمال قسم إدارة الأعمال كلية التجارة، غزة، 2006، ص15

² محمود جاد الله، إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ص 35

ويستخدم النزاع في الأدبيات السياسية والعلمية والاجتماعية والنفسية بمعان ومضامين عديدة: تضارب المصالح، صراع الحضارات، صراع الثقافات، نزاع مسلح، نزاع حدودي... إلخ.

- اصطلاحاً: يحدث النزاع نتيجة تقارب أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم التوافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره. فالنزاع يكمن في عملية التفاعل بين طرفين على الأقل ويشكل هذا التفاعل معياراً أساسياً لتصنيف النزاعات¹.

بينما يذهب إسماعيل صبري مقلد إلى استخدام مصطلح الصراع بدال من النزاع ويعرفه بتعريف شامل بقوله: "الصراع في صميمه هو تنازع الإرادات الوطنية، وهو التنازع الناتج عن الإختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها ومكاناتها، مما يؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق، ولكن برغم ذلك يظل الصراع بكل توتراته وضغوطه دون نقطة الحرب المسلحة².

نلاحظ من خلال هذا التعريف، أن المحاور الأساسية في النزاع الدولي هي: أنه تنازع الإرادات الوطنية بسبب الإختلاف والتناقض في دوافع الدول وتصوراتها وأهدافها وتطلعاتها. أنه تنازع على الموارد والإمكانيات لكل دولة، حفاظاً على هذه الموارد أو التوسع نحو اكتسابها، فطبيعة هذه العلاقات المتناقضة بين الأطراف المختلفة تؤدي إلى اتخاذ قرارات في السياسة الخارجية من قبل طرف أو أطراف تمس بمصالح ومكانات وموارد طرف أو أطراف أخرى.

¹ ناصيف يوسف ، لنظرية العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، ط01، 1985، ص 3327

² إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، طبعة 1991،

ومن خصائص الأزمة نذكر:

- تمتاز الأزمة بعدة خصائص أهمها:
 - المفاجأة العنيفة والمعقدة عند حدوث الأزمة لما تحمله من تهديد خطير للوضع القائم.
 - التشابك بين الأسباب والنتائج وبين مختلف قوى الأزمة المؤيدة والمعارضة، مما يزيد من تعقيد لموقف الأزموي.
 - السرعة في تتابع الأحداث ونتائجها، مما يولد ضغطا كبيرا فيما يتصل بالوقت المتاح للتعامل مع الأزمة وعواقب وخيمة إلى حد التدمير.
 - أهمية إتخاذ قرر سريع وحاسم ومبدع.
 - سيادة حالة التوتر والقلق والتشكك والإرباك والخوف من فقدان السيطرة.
 - نقطة تحول مصيرية تحمل جانبي التهديد والفرصة معا.¹

كما أن للأزمة أبعاد وهي:

1- البعد السياسي:

تعد الأزمات ذات البعد السياسي من أخطر الأزمات إذ تعرض الدولة للتفتيت والإنهار وذلك لحساسية وضعها وشمولية تأثيرها ولإرتباطها بأبعاد محلية وإقليمية ودولية حيث تتأثر فيها المصالح لوطنية وتبرز جماعات المعارضة وتنشط الحركات والعناصر الانفعالية كما تخلق نوعا من عدم التوازن السياسي بين القوى السياسية الوطنية مما يؤدي شرائح المجتمع المدني للقيام بمظاهرات وإحتجاجات إذ ما إستمرت الأزمة كما أن تصاعد الأزمة يولد أزمات مصاحبة يصعب مواجهتها وحلها مما يهدد النظام أو مفاصل القرار السياسي.

2- البعد الإقتصادي للأزمة:

أي أزمة مهما كان نوعها أو مستواها أول ما تؤثر عليه الإقتصاد والحركة الإقتصادية لدى الدول محل الأزمة، فهذه الأزمات تؤدي إلى إنخفاض العمالة وحدوث ظاهرة التضخم

¹ إيثار عبد الهادي محمد، إستراتيجية إدارة الأزمات: تأطير مفاهيمي وفق المنظور الإسلامي، بغداد، ص56

وارتفاع معدل الصادرات وارتفاع أسعار الفائدة وانتشار البطالة وتفاقم أزمة النقد وغيرها، مما يشكل أزمة في الطاقة العاملة وينتج عنها أزمة في الغذاء وهو ما دفع معظم دول العالم إلى تغيير سياستها الاقتصادية.¹

3- البعد الاجتماعي للأزمة:

ما يميز البعد الاجتماعي للأزمة هو أن التأثير هو أن التأثير يتدرج حتى يصل إلى الفرد العادي، وهنا ممكن الخطر إذ يصبح كل فرد في المجتمع نتيجة ضغوط سياسية واقتصادية أو حتى نفسية، وهنا تكمن الخطورة حيث تؤثر على السلطة والنظام في شكل مظاهرات واحتجاجات.

4- البعد الأمني للأزمة:

عند نشوء الأزمات يرافقها الكثير من الارتباك والفوضى وانتشار الإشاعات وعدم وضوح الرؤية، وقلة المعلومات المتوفرة كما أنها تحدث نوعاً ما من الفراغ الأمني.

5- البعد الإقليمي والدولي للأزمة:

إن للأزمات بعداً إقليمياً ودولياً يؤثر بشكل عام على دول المنطقة وقد يتعدى إلى مدى أبعد يشمل عدة دول.²

المطلب الثاني: ماهية الإستراتيجية

يحيط مفهوم الإستراتيجية بكثير من الغموض الذي يصعب عملية الإحاطة بكل جوانبه، حيث تعددت النظرة إلى هذا المفهوم تبعاً لتعدد وتنوع اختصاص الباحثين المهتمين بشؤون الإستراتيجية، ووفقاً لتباين المدارس الفكرية والسياسية لكل قائد أو مفكر ومن هنا تتبع الصعوبة لتقديم تعريف شامل للإستراتيجية.

¹أوشريف يسرى، المرجع السابق، ص 41

²نفس المرجع السابق، ص 42

أولاً: تعريف الإستراتيجية ومستوياتها

يعتبر مفهوم الإستراتيجية العلوم الاجتماعية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والتي تستخدم للدلالة على أكثر من معنى واحد وقد اشتق تعبير الإستراتيجية في الأصل من الكلمة بمعنى فن القيادة، ثم تعددت استخداماته وشملت العديد من الميادين.¹

1- التعريف اللغوي للإستراتيجية:

تعرف الإستراتيجية لغوياً بأنها: "فن قيادة الجيش" أو بشكل عام هي "فن القيادة" كما يمكن تعريفها من الناحية اللغوية دائماً بأنها خطة أو سبيل للعمل.²

أما الموسوعة السياسية فتعرف الإستراتيجية على إنها "علم وفن وضع الخطط العامة المدروسة بعناية والمصممة بشكل متلاحق ومتفاعل ومنسق لتحقيق الأهداف الكبرى".³

2- التعريف الإصطلاحي للإستراتيجية:

ويعرف ليدل هارت الإستراتيجية في كتابه "الإستراتيجية وتاريخها في العالم" على أنها: "فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة".⁴

كما عرفها أيضاً الفرنسي "اندرية بوفر" بأنها: "فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة"، ويقول في معرض كتابه "مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية" أنه يعتقد بأن روح الإستراتيجية كامنة كما قال المارشال فرديناند فوس في اللعبة المجردة الناجمة عن تعارض إرادتين، أنها الفن الذي يسمح بعيداً عن كل تقنية بالسيطرة على معضلات كل صراع، حتى

¹ جهاد عودة، مقدمة في الدراسات الإستراتيجية الشرق أوسطية، المكتب العربي للمعارف، ص5

² شكلاط وسام، الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين من 2000 إلى 2004، دراسة حالة جنوب المتوسط مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم

السياسية، تيزي وزو، 2016، ص23

³ شكلاط وسام، مرجع سابق، ص 29

⁴ ليدل هارت، ترجمة: هيثم الأيوبي، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1967 ص23

يسمح باستخدام التقنية بأقصى فاعلية ممكنة إنها إذا فن حوار القوى أو بالأحرى فن حوار الإيرادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها.¹

ويعرف كلاوزوفيتز الإستراتيجية على أنها: "فن استخدام الاشتباك من أجل هدف الحرب"، وقد عاب ليدل هارت على تعريف كلاوزوفيز للإستراتيجية ومن عيوبه أنه يدخل هذه الفكرة في حقل السياسة أو في أعلى مستوى لقيادة الحرب وهذه أمور تتعلق بمسؤولية الدولة لا بحدود عمل القادة العسكريين الذين تستخدمهم السلطة الحاكمة ليقوموا بإدارة العمليات وتنفيذها.²

ومن مستويات الإستراتيجية:

قسم المهتمين في الدراسات الإستراتيجية مستوياتها إلى ثلاثة أقسام أساسية وهي:

1- المستوى السياسي والعسكري:

هو المستوى الأعلى لحوار الإدارات العليا السياسية والعسكرية والدبلوماسية للدولة، من أجل تحديد إدارة الإستراتيجية الكبرى للمصالح الوطنية في بنية دولية تتميز بعدم اليقين في وجهة التحولات الجيوسياسية والجيواستراتيجية لوحداتها الدولية، فالمسألة تستند هنا على ما إذا كانت الإستراتيجية الكبرى لها القدرة على التنبؤ بمسار التفاعلات الدولية والقدرة على تحديد المصالح الوطنية وتحقيقها.³

2- المستوى التكتيكي:

تتخصر الإستراتيجية على هذا المستوى في الاتصالات بين القيادة العسكرية والقيادة المباشرة للعمليات العسكرية على جهات القتال، وهو مستوى عسكري أثناء الإدارة المباشرة للحروب، ويمكن تلمسه كذلك في الميادين الأخرى عندما يتعلق بالاستراتيجيات الصغرى ذات الأهداف الثانوية والمرتبطة بفترة زمنية قصيرة أو مؤقتة.

¹ عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص 101

² جهاد عودة، المرجع السابق، ص 06

³ عز الدين أبو سمهدان، الإستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط 2000-2008، دراسة حالة القضية الفلسطينية قدمت هذه

الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة 2012، ص 28

3- المستوى العملي:

فيه تحدد المتغيرات الزمنية والمكانية بدقة، وتحد حجم الإمكانيات والوسائل اللازمة لتحقيق أهداف الإستراتيجية، أي تحويل التصور النظري إلى تطبيق عملي، هذه الهرمية في تصور المختصين هي عامل مساعد على التخصص وتفاذي التناقض بين المستويات المختلفة للإستراتيجية وتمنح خيارات متعددة تمكن من التمييز بين الأهداف الطويلة المدى والأهداف الحالية.¹

ثانياً: أنواع الإستراتيجية

يمكننا إرجاع الفكر الاستراتيجي إلى إستراتيجيتين أساسيتين، هما:

1- الإستراتيجية المباشرة:

أثبتت الإستراتيجية المباشرة أنه لا يمكن الوصول إلى النتيجة الحاسمة إلا إذا كانت الإمكانيات العسكرية تسمح بتحقيق نصر عسكري كامل وسريع، ولا يمكن تحقيق هذا الشرط إلا في لحظات تطوير واستمرار التكتيك والعمليات، أما في الفترات الفاصلة بين هذه اللحظات الملائمة فإن هذه الإستراتيجية تضع بين المهاجم خصوما يستعيدون توازنهم بعد الضربة الأولى ويقفون أمامه.²

2- الإستراتيجية غير المباشرة:

وهي تبحث في تحقيق الأهداف بوسائل غير عسكرية بالدرجة الأولى وبالإنهاك العسكري بالدرجة الثانية إذا اقتضت الضرورة أي بمعنى أنها تبحث عن الحسم طريق استخدام الوسائل النفسية، كالدعاية والإشاعة، وتسميم السياسة والاقتصاد والضغط الدولي والتفتيت الداخلي وغيرها. وتخضع لثلاث مراحل:

- الحفاظ على الأمل وخلق الثقة بالنصر مهما طال الصراع.

¹ عز الدين أبو سمهدان، المرجع السابق، ص 29

² جهاد عودة، المرجع السابق، ص 10

- ردع العدو ومنعه من استخدام الوسائل العسكرية المتفوقة.
- تثبيط همم العدو حتى يتحقق الحسم النفسي.
- ويمكن تحقيقها بأحد الصور التالية:
- استخدام الأساليب السياسية أو الدبلوماسية أو الاقتصادية لتحقيق الأهداف وقد طبقها هتلر عند احتلاله النمسا وجيكوسلوفاكيا.
- اللجوء إلى أسلوب حرب العصابات طويلة الأمد، كما حدث في الجزائر والفييتنام.
- فتح جبهات ثانوية في أرض العدو أو في أقاليم الدول التابعة أو المؤيدة له بعدا عن جبهة القتال الرئيسية.
- إثارة الفتنة داخل دولة العدو بحيث يؤدي إلى اقتتال مواطنيه وضعافه من الداخل وهذا ما طبقته إسرائيل في لبنان لغرض ضرب الحركة الوطنية والثورة الفلسطينية¹

¹المرجع نفسه، ص12

المبحث الثاني: التأصيل النظري

المطلب الأول: النظرية الواقعية

يؤى هولستي Holsti أن ثمة أمريكيين عديدين في الماضي كالكسندر هاميلتون Alexander Hamilton قد ارتبطوا بمنظور واقعي في تصورهم للعلاقات الدولية غير أن الجذور الفكرية المعاصرة للواقعية كانت أوربية إلى حد كبير، ويمكن القول حسب هولستي أن أبرز ثلاث شخصيات في هذا الصدد كانت الدبلوماسي والمؤرخ إدوارد ماليت كار Edward Hallet Carr، والجغرافي نيكولاس سبيكمان Nicholas Spykman والمنظر السياسي هانز مورجنو Hans Morgenthau، وهناك أوربيون آخرون أسهموا بنصيب وافر في الفكر الواقعي مثل جون هيرز John Herz، وريمون آرون Raymond Aron، وهيدلي بول Hedley Bu، ومارتن وايت Martin Wight بينما يتمثل الأمريكيون البارزون ممن ينتمون إلى المدرسة الواقعية، كما يقول هولستي في كل من العالمين أرنولد ولفرز Arnold Wolfers وتورمان جريبتر Norman Graebner والدبلوماسي جورج كينان George kerinan، والصحفي والتر ليبمان Walter Lippmann، واللاهوتي رينولد نينور¹ (Holsti Reinhold Niebuhr)

وقد ترسخت النظرية الواقعية غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية كتيار فكري رافض للتيار المثالي أو الليبرالي الآتي هيمن على تحليل السياسة الدولية خلال حقبة ما بين الحربين العالميتين.²

حيث كانت المثالية أو الليبرالية قد ازدهرت في أعقاب الحرب العالمية الأولى من خلال تحليلات مؤرخين شهيرين حال سيدني فاي Fay Sidney، وكاميللي بلوخ Camille Bloch، وبير رينوفان Pierre Renouvin، وجورج جوتش George Peabody

¹ عبد الوهاب الكيالي، مرجع سبق ذكره، ص 102

² المرجع نفسه، ص 103

Gooch، وعائدين غيرهم، وقد ظهرت هذه النظرية استجابة للحاجة إلى معرفة وفهم المأساة التي شكلها الصراع العالمي الأكثر تدميراً حتى ذلك الحين، وفي إطار محاولة لإيجاد طريقة تجنب العالم هكذا كارثة عادية وبشرية في المستقبل، ووصف الذهنية الليبرالية الإنسان كمخلوق يتميز بالعقل ولديه قدرات تؤهله للتغلب على أسوأ المظاهر السيئة التي تنطوي عليها بيئته الطبيعية والاجتماعية من خلال أعمال حصيلته المعرفية المتنامية دومة، أما المشاكل الاجتماعية كالحرب مثلاً فمردها إما لعدم توافر المعلومات أو الأخطاء ولإن كانت قابلة للإصلاح في البني المؤسسية.¹

إن الإنسان بطبيعته هو باحث عن الكمال حسب النظرية الليبرالية أو على أقل تقدير هو كائن إصلاحي أو راغب دومة في الإصلاح حسب بعض الآراء الأكثر تشاؤماً بين الليبراليين مثل كيكائيس.

وعليه فإن الليبرالية تتأسس على تقييم متفائل للإنسان وقدراته، أو كما يقول ديفيد سيكورسكي David Sidorsky: "حين ننظر إلى الليبرالية كعقيدة علمانية تتمحور رؤيتها حول ثلاثة مفاهيم رئيسية هي الإنسان والمجتمع والتاريخ، هي ببساطة تنظر إلى الإنسان باعتباره كائناً تواقاً إلى الحرية ولديه المقدرة على ممارسة عملية الاختيار العقلاني الرشيد في حين تتبنى منظورة للمؤسسات الاجتماعية قوامه أنها في حالة دائمة من إعادة التشكيل، وأما رؤيتها للتاريخ ففحواها أنه يمثل حالة من التطور التدريجي نحو الكمال تتأسس على أعمال العقل البشري في تطوير مؤسسات المجتمع.²

وفي ذات سياق هذا التيار المثالي جاءت فكرة للرئيس الأمريكي وودرو ويلسون طرحها في ثانياً نقاطه الأربع عشرة إبان سنوات الحرب العالمية الأولى، حيث دعا إلى إصلاح نظام الأمن الجماعي كبديل لنظام ميزان القوة الذي حكم السياسة الدولية منذ إنشاء المخالفة المقدسة

¹ جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص 11

² نفس المرجع السابق، ص 12

عام 1815، وقد تجسدت هذه الفكرة في منظمة عالمية تأسست بمقتضى مقررات فرساي عام 1919 هي منظمة عصبة الأمم.

ويعتبر البعض فكرة الأمن الجماعي بمثابة ولادة جديدة للتيار الليبرالي أو المثالي كأول توجه أيديولوجي في تحليل العلاقات الدولية ربما يجد أحد أهم أصوله التاريخية في كتاب الفيلسوف الألماني إيمانويل سلام الدائم Perpetual Peace عام 1795، وهو الكتاب الذي تناول كانط من خلاله فكرة السلام العالمي بمختلف زواياها، فلقد كانت النظرية المثالية طوباوية إلى حد ما، حيث تأسست على قناعة أساسية بأن البشر ذوو طبيعة خيرة، وليست لديهم الرغبة في الدخول في صراعات من أي نوع، ثم إن السلبيات التي جلبتها الحرب سوف تنفع الناس إلى حل خلافاتهم عبر التفاوض والحوار، ولقد شجعت مشاعر مناهضة الحرب التي سادت العالم على نطاق واسع غداة الحرب العالمية الأولى على ترسيخ التفكير المثالي، على الأقل حتى الثابت من فشل عصبة الأمم وقيام الحرب العالمية الثانية، والتي اعتبر قيامها دليلاً على فشل النظرية المثالية والحاجة إلى نظرية بديلة.

وعلى النقيض من هذا الطرح الليبرالي المثالي راح الواقعيون يؤكدون على أن أي تحليل موضوعي للشئون الدولية يتعين أن يركز على علاقات القوة بين الدول، وهذا يعني الابتعاد عن الخطاب السياسي الطوباوي والتركيز على حقائق الواقع القائم. وتلكم، على حد قول البعض، هي نقطة الانطلاق القوية التي يتميز بها الواقعيون.¹

وكان المؤرخ والدبلوماسي الإنجليزي إدوارد هاليت كار من أوائل المفكرين الواقعيين الذين شككوا في الفكر المثالي إلى حد اعتباره نوعاً من التقنيع السياسي لخدمة مصالح بعض الدول، حيث أوضح في ثانياً نقده الليبرالية، خلال حقبة ما بين الحربين العالميتين، أن مقولات السلام والعدالة التي عبر عنها ويلسون وايدن وبرياند كانت تمثل صلب المصلحة القومية للحلفاء المنتصرين، كما أن المثل التنويرية الإنسانية والكونية التي تأسست عليها الليبرالية والتي

¹ جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص 14

تم تطويرها خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر لم تكن تهدف سوى إلى الحفاظ على الأوضاع الدولية القائمة المواتية للملكية الفرنسية حينذاك.

يشار كذلك إلى أن كار، والذي يعتبره البعض إلى جانب مو رجنتاو أحد أبوي النظرية الواقعية، راح في كتابه الشهير أزمة العشرين سنة The Twenty Years Crisis يؤكد على أن العلاقات الدولية بتعين أن تقوم على أساس توازن القوى باستلهاام الدور المحوري الذي لعبته بريطانيا العظمى في السياسة العالمية.

كما كان من أبرز معالم فكرة الواقعي مقولات من قبيل أن التاريخ هو سلسلة من الأسباب والنتائج يمكن فهمها بطبيعة الحال من خلال الجهد الفك ري لكنها أبدا ليست من محض الخيال، وأن النظرية لا تخلق التطبيق أو الممارسة، ولكن التطبيق هو الذي يخلق النظرية، وكذا أن الأخلاق لا تحكم السياسة وإنما السياسة هي التي تحدد الأخلاق.

• الواقعية الروسية في الشرق الأوسط عامة و سوريا خاصة:

يعتبر تاريخ العلاقات السوفياتية -السورية و الروسية - السورية بعد عام 1991 غني ومتنوع، وبحلول عام 2000 كانت هذه العلاقات تقوم على قاعدة حقوقية واقتصادية واسعة بما فيه الكفاية، وهي علاقات أقيمت دبلوماسيا بين الطرفين. بالنسبة لموسكو فإنها منذ مطلع ستينيات القرن الماضي كانت أقرب حليف لدمشق، وما بين عامي 1963 و 1991 درس ما يصل إلى 50 ألف طالب سوري في أعلى المعاهد والمدارس الروسية، كجامعة موسكو الحكومية وجامعة صداقة الشعوب، وخمس هؤلاء الطلاب تحديدا درسوا العلوم العسكرية في الأكاديميات العسكرية الروسية المختلفة.¹

في الواقع، ومن خلال الحديث عن مؤشرات الفضاء الاقتصادي، يمكن الإشارة إلى أنها مؤشرات كانت متوافرة انطلاقا من مساعدات الاتحاد السوفياتي الاقتصادية والفنية السابقة، وذلك من خلال معاهدة الصداقة والتعاون المبرمة في 1980، ومع ذلك في بداية التسعينيات

¹ إيثار عبد الهاني محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 57

قد طرأ انخفاض حاد على حجم التبادل التجاري بين البلدين وتوقف التعاون في عدد من المجالات، بما دفع فيما بعد كلا الطرفين إلى التوقيع على اتفاقية جديدة حول التعاون الاقتصادي والتجاري والفني عام 1993، وكذا التوقيع على برنامج طويل الأمد لتنفيذها في عام 2002، وفي هذا الصدد حصل تطور بسيط على التبادل التجاري بين موسكو ودمشق ووصل إلى 185 مليون دولار مقابل 162 مليون دولار في عام 2001.¹

ومن المؤشرات الاقتصادية أيضاً، أن موسكو زودت دمشق بمعدات عسكرية خلال نفس الفترة تصل قيمتها إلى 26 مليار دولار، هذا بغض النظر عن البعد الجيوستراتيجي العسكري مثل فضاء آخر مهم في التحليل، وفي إطار سياسة توازن القوى في العلاقات الدولية كان قد ساهم الاتحاد السوفياتي في بناء الأسلحة الكيماوية السورية حفاظاً على التوازنات في الشرق الأوسط، وفي ماي 1999 وقعت روسيا وسوريا على اتفاقية للتعاون السلمي في مجالات الطاقة النووية أو بمدة تصل إلى 10 سنوات، وفي جويلية من نفس العام، قام الأسد بزيارة رسمية إلى موسكو بهدف تعزيز الروابط والصلات مع الجانب الروسي، أعرب الرئيس السوري حينها عن دعمه جهود الكرملين لبناء "العالم متعدد الأقطاب" من دون أي إملاءات أجنبية، وهو ما يحمل أبعاداً سياسية ودبلوماسية - جيوستراتيجية، تتضمن هي الأخرى الكثير من الدلالات الواقعية للجيوستراتيجية الخارجية الروسية حفاظاً على المصلحة الوطنية لروسيا وسوريا معاً، هذا فضلاً عن التأكيد شبه المباشر على مبدأ الدولة مركز العلاقات الدولية "مع تأكيد ضرورة احترام وحدة وسيادة الدول".²

¹أنا بورشيفكايا، روسيا في الشرق الأوسط البواقع الآثار-الأمال، مراجعة وترجمة: مركز إدراك الدراسات والاستشارات واشنطن، معهد واشنطن، فيفري 2016

²James Brooke, "Russia Helped Build Syria's Chemical Weapons" Moscow Times September 11, 2013, <http://www.themoscowtimes.com/opinion/article/russia-helped-build-syrias-chemical-weapons/485870.html>

ومن أجل ضمان تحقيق مصلحتهما الوطنية في المنطقة العربية كأولوية عارضت كل من روسيا وسوريا بشدة توجه دول التحالف البريطاني الأمريكي بالحرب على العراق وذلك نظرا للتهديد الذي قد تشكله تلك الحرب على مصالحهما واستقرارهما على جميع الأصعدة، خاصة مع تصاعد حملات الغرب نحو التغيير الناعم وتعزيز الديمقراطية أو كما ينعته الرئيس "بوتين" بالثورات الديمقراطية، وهو مؤشر فعلي على تمثل روسيا لدورها كعضو دائم في مجلس الأمن الدولي، وهو ما قد سمح لها برفض ترخيص أو إذن دولي لبعض القضايا الأخرى وهو ما يعكس حقيقة رسوخ سياستها الخارجية في التقليد الواقعي الكلاسيكي الذي لا يعترف بالمنظمات الدولية الأخرى والفواعل غير الدول كما هو اعترافها بدور الدول في حد ذاتها كفواعل مركزية. من المؤشرات الأخرى في الفضاء الاقتصادي دوما، تلك الدفعة الجديدة التي شهدتها العلاقات القائمة بين الطرفين، بعد اجتماع كل من الرئيس الروسي "بوتين" و"بشار الأسد" رئيس سوريا في جانفي 2005، فقد أقدمت موسكو على شطب معظم ديون سوريا.

في الواقع، والنظر إلى تلك الخطوة الروسية الجديدة من زاوية واقعية، فإنه توجه يشي بالتغيير في مفهوم المصلحة الاقتصادية الروسية من المفهوم البراغماتي نحو المفهوم الجيوستراتيجي والجيوسياسي خاصة في ظل التنافس المهمين للغرب كل من أوروبا والولايات المتحدة.¹

ومع تزايد حجم المساعدات الروسية المعتبرة لسوريا، بانته المرافق الطاقوية التي بنيت من خلال تلك المساعدات تؤمن 20% من حاجة البلاد إلى الطاقة الكهربائية و30% من استخراج النفط فيها، وفي هذا الإطار يشير لوزيائين قائلا: "تبقى سوريا بالنسبة لروسيا واحدا من رؤوس الجسور المفتاحية لتوسيع النفوذ الروسي السياسي والاقتصادي والعسكري جزئيا في المنطقة، إن بوسع روسيا أن تستخدم في سورية الساحات القديمة الباقية من العهد السوفيتي (قضية الديون، و لكوادر، القاعدة الحربية البحرية) وبناء ساحات جديدة لتقوية نفوذها " وهو

¹ أنا بورشيفكايا، مرجع سبق ذكره، ص 122

تأكيد على أهمية البعد الجيوسياسي الحركة-المجال) للعلاقات في الفضاء الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي العسكري بين روسيا وسوريا، وفي نفس السياق يؤكد "لوزيانين" بأن الاتحاد السوفياتي سابقا كان قد أرسى قاعدة ضخمة للتعاون مع سورية وهي ذات طابع عقائدي إيديولوجي، لاعتبار الاتحاد السوفياتي مصدرا أساسيا لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في الشرق الأدنى، غير أن إفلاس إيديولوجيا التحالف الاشتراكي لم تؤد إلى إفلاس إيديولوجيا التعاون الاستراتيجي، ومن وجهة نظر واقعية يؤكد ذلك رسوخ فكرة الحفاظ على سياسات تحالف استراتيجية تخلق موازنة للقوى في النظام الدولي مقارنة بما كان حاصلًا في أوروبا فترة ما بين الحربين العالميتين، مع ذلك، رغم وضوح مساعي وتوجهات وأبعاد جيوسياسية السياسة الخارجية الروسية في الكثير من المواقف، هناك مواقف روسية أخرى أقل شفافية

على ما يبدو يتعلق الأمر برد فعل الرئيس السوري بشار الأسد وموقفه الداعم للغزو الروسي لجورجيا بشكل تام، فوفقًا لتقارير صحفية روسية قام الأخير بانتهاز الفرصة لطلب صواريخ "اسكندر" وبعض الأسلحة الأخرى من الرئيس الروسي "ميدفيديف" وذلك -وفق بشار الأسد- أن إسرائيل قامت بتوفير أسلحة وتدريب القوات الجورجية "نظرا لحساسية الموضوع إقليميا ودوليا، كانت قد نفت الحكومة السورية استعداد الأسد" لاستلام الأسلحة، كما أن الكرملين من جهته كان منع توريدها إلى سوريا خوفا من أن تشكل ضرا على إسرائيل في أي وقت، وفي ختام لقائهما في 2008، قال سيرغي لافروف للصحفيين: إن روسيا سوف تعمل على توريد أسلحة دفاعية في المقام الأول إلى سوريا والتي لن تضر بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة، ومع هذا فإن روسيا ستعمل على دراسة طلبات التسليح السورية الجديدة، فقد يلاحظ من خلال ذلك تداخل شديد بين الفضاء الاقتصادي والفضاء الدبلوماسي-استراتيجي، ففي الحالة الأولى تتصرف روسيا تجاه المطلب السوري بنوع من السلبية المدروسة جيواستراتيجيا.¹

¹ أنا بورشيفكايا، مرجع سبق ذكره، ص 133

وهي بذلك على ما يبدو تحسب حسابات التوازن الاستراتيجي، بالأخذ بعين الاعتبار الدور الإسرائيلي في المنطقة وذلك سعياً منها لتجنب حرب إقليمية بين جارتين قد تفسد طعم الحسابات الجيوسياسية للوجود الروسي في المنطقة، ومن جهة قد تحسب حسابات أخرى ذات صلة بإنجاح اللقاء بين الطرفين، ومنه فهي تغلب العامل الجيوستراتيجي على العامل الاقتصادي، لكنها سرعان ما تتراجع لتتحدث عن التوازن الاستراتيجي في المنطقة من منطلق أن توافق على تسليح الأسد على أن ذلك لا يخل بالتوازن القائم جاعلة من العامل الاقتصادي عاملاً ذو أولوية قصوى، توافقاً مع المبدأ الواقعي الكلاسيكي حول أولوية القوة والمصلحة الوطنية الدولتية غم بعض الاعتبارات الأخرى، وهي معادلة تتضمن هامش التفاعل بين مؤشرات الفضائين المختلفين وتعكس حجم التداخل الشديد بينهما.

وتأكيداً على الأهمية المتميزة لمرحلة الرئيس "بوتين"، واعتباراً من العام 2007 وحتى 2010، فقد وصلت مبيعات السلاح الروسي لسوريا إلى قرابة 4.7 مليار دولار أي أكثر من ضعف الرقم المسجل خلال السنوات الأربعة الماضية وفقاً لخدمة أبحاث الكونغرس، ووفقاً لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام، وفرت روسيا ما يصل إلى 78% من مشتريات الأسلحة السورية خلال هذه المدة، وتشير التقارير الصحفية إلى أن الشركات الروسية استثمرت ما يصل إلى 20 مليار دولار في سوريا منذ العام 2009، وحسب هاتيه الإحصائيات المهمة فإن مبيعات السلاح الروسي لسوريا تعد من بين أهم المؤشرات ضمن الفضاء الاقتصادي والتي يمكن من خلاله بناء تصورات مهمة حول طبيعة محددات التوجهات الخارجية جيوسياسية نحو سوريا ومن ثم نحو المنطقة العربية ككل.¹

¹ 2011. <https://www.fas.org/sgp/crs/weapons/R42017.pdf> . " New York Richard F. Grimmett , " Conventional Arms Transfers to Developing Nations , 2003-2010 " Congressional Research Service , September 22

المطلب الثاني: نظرية دور

نشأت نظرية الدور وتطورت في إطار علم الاجتماع الغربي منطلقاً من أسس اجتماعية سيكولوجية بالدرجة الأولى، بغية فهم موقع الفرد وتأثيره في السياسة الداخلية والعالمية، فضلاً عن الرغبة في فهم وتطوير النسق السياسية، مما دعا علماء السياسة المعاصرين لوضع نظرية لمفهوم الدور في إطار علم السياسة، خصوصاً مع إسهامات بروس بيدل Bruce Biddle - الذي عرّف الدور على أنه: "قائمة أو دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة، أو منظومة من المعايير والتوصيفات المحددة لسلوكيات شخص أو مكانة اجتماعية".

فيماعرّفه كال هولستي Kal Holsti - بأنه: "تعريفات صناع القرار للأنواع العامة للقرارات والالتزامات والقواعد والسلوكيات التي تصدر عن دولهم، وللوظائف التي ينبغي على أية دولة أن تؤديها على أساس مستمر سواءً في النظام الدولي أو النظام الإقليمي الفرعي". أما ستيفن والكر Steven Walker - فقد عرّف مفهوم الدور على أنه: "تصورات واضعي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي".

فيماعرّفه آخرون بأنه: "مسؤوليات حظيت بالشرعية ومتطلبات ترتبط بالموقف والمكانة والقدرة على القيادة لتوفير الأمن للآخرين أو مدى الاعتماد على الأمن الخارجي". وبذلك نرى أنه قد تمثلت محاولات استخدام نظرية الدور في علم السياسة المعاصر من خلال مستويين من التحليل:

- **المستوى الأول:** يتم فيه بحث الأدوار السياسية في إطار الأنساق السياسية من الداخل كل على حدة وبحث هيكل الأدوار وتوزيعاتها وتفاعلاتها بين الأنساق الفرعية أو الأبنية التي تشكل النسق السياسي ككل.¹

¹أنا بورشيفكايا، مرجع سبق ذكره، ص110

- أما المستوى الثاني: يتم فيه بحث الأدوار السياسية في إطار النسق السياسي الدولي والتركيز بصفة خاصة على الأدوار التي يشغلها الأفراد المؤثرين في السياسة العالمية ولا يشترط أن يكونوا من رؤساء الدول.

ولعلّ مفهوم الدور من المنظور السياسي أخذ أبعاداً مختلفة بين الدور الوطني والسياسي الخارجي والدولي، فالدور الوطني يشمل أنماط السلوك ومجموعة المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل صنع القرار، واصفاً أنواع الأعمال التي تؤدي ضمن كل موقف، والدور السياسي الخارجي يرتبط بالسلوك السياسي الخارجي للدولة وينصرف إلى الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وبالتالي جمود أو قصور إدراك صانعي السياسة الخارجية في تحديد الدور المطلوب في الوضع أو المكانة أو الاتجاه الذي يتطلبه، من الممكن أن يحدث فجوة أو حالة من عدم التوازن بين القوة والدور دون تعديل أو تكييف، والذي يشكل تهديداً للنظام الدولي في حالة حدوث انقلاب مفاجئ فيما يتعلق بتوقعات الأمن مستقبلاً في دولة أخرى.

المطلب الثالث: نظرية المجال الحيوي

نظرية المجال الحيوي هي نظرية ترى أن الدولة تشبه الكائن الحي لديها احتياجات ومتطلبات للعيش، ولذلك إذا كانت قدرات الدولة أكبر من مساحتها الجغرافية فعليها في هذه الحالة أن تتوسع من أجل أن تؤمن احتياجات سكانها من الغذاء، وجدير بالذكر أن نظرية المجال الحيوي كانت السبب الرئيسي في التوسع الاستعماري للكثير من الدول وخاصة بعد الثورة الصناعية وزيادة الإنتاج، حيث برزت حاجة الدول إلى نظرية المجال الحيوي من أجل تبرير احتلال الدول الأخرى والتوسع على حساب أراضيها.¹

¹ مجلة سماعين، النظرية السياسية: روسيا والأفكار السياسية للقرن الحادي والعشرين، مجلة المستقبل العربي، كتب وقرارات،

إن مصطلح نظرية المجال الحيوي تم استخدامه للمرة الأولى خلال القرن التاسع عشر من قبل عالم الأحياء الألماني "أوسكار بيسكال" عام 1860 وذلك في صفحات كتابه التي حملت عنوان "مراجعة أصول الأنواع عند داروين"، وخلال عام 1896 تم نقل مصطلح المجال الحيوي من علم الأحياء إلى علم السياسة من قبل العالم الألماني "فردريك راتزل" وذلك في كتابه "الجغرافيا السياسية" حيث اعتبر راتزل في كتابه أن الدولة كائن حي مثلها مثل الإنسان تدفعها الضرورة من أجل التوسع لضم الأراضي التي تحتاجها حتى لو اضطرت لاستخدام القوة من أجل تحقيق أهدافها، فالدولة في نظر راتزل تنقسم لجزأين: جزء بيولوجي وهذا الجزء متمثل في السكان الموجودين داخل حدود الدولة قبل عملية التوسع، والجزء الآخر معنوي مستمد بالأساس من ارتباط الإنسان بالمكان الذي يعمل ويعيش فيه، وعليه فقد أوجدت تلك النظرية حجة قوية للدولة من أجل ضم أراضي الغير وانتماء سكانها للأرض الجديدة بعد التوسل¹ معنويا.

¹المرجع نفسه، ص 172



الفصل الثاني

الإستراتيجية الروسية



اتجاه منطقة الشرق الأوسط

تمهيد:

يأتي اهتمام روسيا بمنطقة الشرق الأوسط من منطلق الاستجابة للموقع الجيوسياسي، الذي يفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية المحيطة والعالمية القريبة منها كمصادر تهديد للأمن القومي، ولإقامة علاقات اقتصادية ذات فائدة للصالح الوطني أو كمجال للحركة والنفوذ الإقليمي والدولي، وهو ما يتطلب منها مزيداً من الاهتمام بهذه المنطقة، ولاسيما وأن روسيا تعمل لأجل استعادة مكانتها كقوة عظمى على الساحة الدولية وهو ما يحتم عليها إعادة رسم مصالحها في هذه المنطقة الحيوية والحساسة، وفقاً للتطورات والمستجدات الدولية التي تسير بوتيرة متسارعة جداً، يتعذر معها أحياناً الدراسة العميقة للتحويلات والصياغة الصحيحة للإستراتيجية المناسبة للمرحلة بكل ما تحمله من تغيرات.

المبحث الأول: طبيعة وتوجهات الإستراتيجية الروسية الجديدة

من أجل التعرف على طبيعة الإستراتيجية الجديدة لروسيا الاتحادية بعد وصول فلاديمير بوتين إلى الحكم وجب علينا العودة إلى فترة حكم الرئيس بوريس يلتسين أي تلك الفترة الحجرية من التاريخ الروسي وذلك من أجل معرفة الأسباب التي دفعت القيادة الروسية الجديدة إلى ضرورة تبني إستراتيجية جديدة لاستعادة دورها في النسق الدولي.

المطلب الأول: توجهات وسمات الإستراتيجية الروسية الجديدة:

أولاً: توجهات الإستراتيجية الروسية الجديدة

إن تفكك الإتحاد السوفياتي ترك آثاراً عديدة وعلى عدة مستويات داخلية وإقليمية ودولية، ما أدى إلى بروز حاجة حيوية لإعادة صياغة ومراجعة الفكر الإستراتيجي الروسي بما يتلائم والوضع الجديد للدولة الروسية ويتوافق مع المعطيات الإقليمية والدولية.

فقد كان من غير الممكن تقادي مرحلة من الإضطراب التاريخي والإستراتيجي في روسيا ما بعد الإمبراطورية الأمر الذي قاد إلى موجة هائلة من النقد الذاتي بسبب بروز جدل واسع حول ما ينبغي أن يكون عليه التعريف الذاتي لروسيا في تلك المرحلة التاريخية، وقد كثرت النقاشات المكثفة على الصعيدين الخاص والعام حول قضايا لا نجد من يثيرها في معظم الدول الكبرى مثل: أين روسيا؟ وما ضاعف من أزمة الدولة الروسية إيجاد أجوبة واقعية مقبولة لدى الشعب الروسي الذي سيطر عليه شعور فقدان الهيبة والكرامة للدوليتين.¹

ومن بين ما تم الأخذ به إسقاط العديد من المحددات التي تحكمت في الفكر الإستراتيجي على مر عقود طويلة وأبرزها كان الأيديولوجيا، فقد لعبت الأفكار الماركسية واللينينية دورا كبيرا في صياغة الفكر الإستراتيجي للإتحاد السوفييتي.

شهد عقد التسعينات إنقلابا عميقا في الإستراتيجية الروسية التي كانت تدور في فلك تصورات الرئيس يلتسين بوريس ووزير خارجيته آنذاك أندريه كوزيريف فضلا عن بعض المقربين للرئيس من جماعة القوى الديمقراطية ذات التوجهات الغربية الرأسمالية الأمر الذي أدى إلى التخلص النهائي من المبادئ الماركسية اللينينية التي كانت تحكم النظام السوفييتي، لكن روسيا في فترة ما بعد الإتحاد السوفييتي بزعامة الرئيس يلتسين وجدت نفسها أمام جملة من المشاكل المعقدة، رغم ما حمله الرئيس من آمال للشعب الروسي وللغرب كذلك في عملية دعم التحول السياسي في هذا البلد، إلا أن ما ميز فترة حكمه وجود العديد من المعضلات رغم سعي الإدارة الروسية إلى التعاون مع الدول الغربية منذ الإعتراف الروسي بإختلال موازين القوى الذي حصل على المستوى الدولي لصالح الغرب، وأتبع ذلك تقديمها لمجموعة من التنازلات منها: إعلان الإلتزام

¹ أناتولي أوتكين، ترجمة: أنور محمد إبراهيم ومحمد نصر الدين الجبالي، الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ط01، 2003، ص 31

بالديمقراطية الليبرالية والإقتصاد الحر، كما خفضت من ترسانتها النووية وأوقفت التجارب النووية من جانب واحد.¹

بهذه المعطيات دخلت روسيا في خضم الصراعات الداخلية وفقدان الإتجاه بسبب غياب الإرادة السياسية لصناع القرار الروسي، كما أفقدها الإنهيار المفاجئ للهياكل الداخلية للدولة وهياكل السياسة الخارجية والتمتع بالاستقرار الأمر الذي إنعكس سلبا على رسم التوجهات الإستراتيجية لروسيا.²

يرى العديد من الكتاب الروس، بأن حقبة الرئيس بوريس يلتسين كانت من أكثر الفترات حلكا على روسيا، وأصبحت روسيا في عهده جمهورية للفساد وأصبح الفساد ومخالفة القانون نمط الحياة الطبيعية في روسيا، حتى أن ما بقي من الإقتصاد الروسي سيطرت عليه القلة الحاكمة، تفشي أزمة السيطرة في روسيا، حيث أصبح الزعماء المحليون للمقاطعات الروسية يتصرفون كملوك على مقاطعاتهم بدون الاهتمام للكرملين وبذلت تأكلت الدولة الروسية وفقدت سيطرتها.

في ديسمبر 1999 أعلن يلتسين بوريس تخليه عن السلطة لعدة أسباب لعل أبرزها حالته الصحية المتردية في مرحلته الأخيرة للولاية الثانية التي انعكست سلبا على تسيير شؤون الدولة التي سلم زمام أمورها وخصوصا الإقتصادية منها إلى أعضاء أسرته ومحيطه الذين كانوا يستفيدون كثيرا من هذا الأمر لتسيير أمورهم الشخصية وكسب الأموال، ليرتك السلطة خلفه فلاديمير بوتين، رجل المخابرات السابق ورئيس الوزراء وفي 26 ديسمبر 2000 أنتخب هذا الأخير رئيسا لروسيا الاتحادي، ويمكن القول أن روسيا التي إنزاحت عن ساحة الفعل الدولي في عهد بوريس يلتسين تحطمت المؤسسات الاقتصادية فيها في ظل نظام اتجه صوب الليبرالية الاقتصادية دون وجود أدنى تخطيط

¹ أناتولي أوتكين، المرجع السابق، ص32

² عامر عبد الفتاح أحمد عبد الغفار، السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية- في البلدين منذ العام 2011-2014، أطروحة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، 2005، ص 52

إستراتيجي وجدت نفسها أمام أوضاع كارثية، وبالتالي فإن فلاديمير بوتين استلم السلطة في روسيا وهي تعيش في حالة من عدم الاستقرار السياسي فقد كثرت في عهد الرئيس الأسبق يلتسين عملية تغيير الحكومات فضلا عن المحاولات الانفصالية لبعض الجمهوريات التابعة للاتحاد السوفييتي وبالأخص جمهورية الشيشان.

ومما لا شك فيه أن وصول بوتين إلى هرم السلطة كان نتيجة توافقات حصلت بين يلتسين ومن كان يحيط به رجال المال والإعلام والنفط بهدف ضمان مستقبل هؤلاء بعد إنتهاء ولاية يلتسين، هذا الأخير الذي حصل على الحصانة بواسطة مرسوم أصدره بوتين في اليوم الأول من عام 2000، وبعد إنتخابه للرئاسة إتخذ بوتين خطوات أكثر حزما ضمن الإستراتيجية الشاملة لدولة روسيا الإتحادية، سعى منه لاستعادة هبة ومكانة دولته وذلك يجعلها تعيد النظر في مصالحها الوطنية، لأن تصورات قائد الكرملين الجديد لمستقبل روسيا الاتحادية كانت تدور في فلك حماية الأمن القومي الروس وفقا لرؤية إستراتيجية جديدة مختلفة عن الرؤية التي كانت سائدة عقب انهيار الاتحاد السوفييتي.¹

ثانيا: سمات الإستراتيجية الروسية الجديدة

- تتمثل سمات الإستراتيجية الروسية فيما يلي:

1- الواقعية:

تتمتع الإستراتيجية الروسية بمقدار عالي من الواقعية، حيث أن روسيا الجديدة ابتعدت عن الإيديولوجيا التي كانت تقيد الدبلوماسية السوفيتية سابقا، فهي أصبحت تتبنى الواقعية، وتظهر مقدرا من البر اغماتية، كما أن هذه الواقعية تجعل المعيار الرئيسي الذي تقوم عليه الإستراتيجية الروسية هي المصالح الروسية وليس أي شيء آخر.²

2- البر اغماتية:

¹ Richard sakwa, putin russia's choice, London: route ledge, second edition, 2008, p2

² الامارة لمى، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط01، 2009، ص 20

أظهر قادة روسيا الجدد، أي ما بعد إنهيار الاتحاد السوفييتي قدرا كبيرا من البراغماتية، فقد حرصت القيادة الروسية في التسعينات، أي فترة حكم الرئيس الأسبق يلتسين، أن تظهر قطع علاقات روسيا بالماضي الشيوعي، كما حرصت على تحجيم نشاط الحزب الشيوعي والتخلص من آثار الشيوعية والإيديولوجيا الاشتراكية، وبقيت القيادة الروسية بعد عام 2000 م، بقيادة الرئيس بوتين على نفس الخط على الرغم من اعتباره أن انهيار الاتحاد السوفييتي كان أكبر كارثة جيوسياسية في القرن العشرين. إن دراسة العديد من الباحثين لشخصية الرئيس الروسي من منطلق أنه رائد في الاستخبارات السوفييتية سابقوا عاداته للنشيد الوطني السوفييتي كنشيد وطني لروسيا، وسعيه المستمر نحو إعلاء شأن روسيا على الساحة السياسية الدولية وبذات الوقت تؤكد أن روسيا تسعى باستمرار لبناء إستراتيجية براغماتية ذات مزايا مشتركة للطرفين أي روسيا وأي دولة أخرى، وأن هذه الأخيرة تحافظ وتحقق مصالح الطرفين مما يجعل الإستراتيجية تتسم بالبراغماتية.

3- ديناميكية الإستراتيجية الروسية:

والمقصود بها أن روسيا تحرص على عدم العودة للماضي وعصر الايديولوجيات وتحرص على إعتقاد الخط الجديد، والدخول بقوة في عالم السوق المفتوحة والعولمة وبنفس الوقت عدم التفريط بثوابت روسيا، من حماية الأمن القومي الروسي ووحدة التراب حتى لو استخدمت القوة واعترض العالم على ذلك، مثل ما حصل في المشكلة الشيشانية.

4- إعتقاد المنافسة الحرة في الأسواق:

أحل الدستور الروسي بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي المنافسة على الأسواق العالمية، وقد استوجب ذلك وضع خطط واصلاحات بنيوية وافتتاح ماليها إقتصادي مع الخارج، ويمكن ملاحظة ذلك في موضوع السلاح الروسي وبيعه، على سبيل المثال فالمعيار الحاكم اليوم في إعطاء وبيع الأسلحة الروسية لأي دولة هي المصلحة الروسية خاصة الإقتصادية منها، وليس القرب الأيدولوجي، كما كان الحال مع الإتحاد السوفييتي السابق.¹

¹ عامر عبد الفتاح أحمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص76

5- المرونة:

يمكننا أن نستكشف مرونة الإستراتيجية الروسية من خلال تصورات صانعي القرار الروسي للأمن العالمي وموقع المصالح الروسية منها، إذ تؤيد روسيا الإتحادية الجهود الجماعية لحل الأزمات الدولية، كما تساند الإقتراح الداعي إلى إشراك جميع أعضاء مجلس الأمن والأطراف المعنية لحل أي أزمة تنشب في العالم، وهو أمر ناجم عن إدراك روسيا الإتحادية لضعف نفوذها في مواجهة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية مع رغبتها في تأكيد أهمية التحرك لتحقيق مصالحها الحيوية.

المطلب الثاني: المحددات المؤثرة في الإستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط
إن صياغة الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين تجاه الشرق الأوسط وعملية تنفيذها ترتبط بشكل كبير بمجموعة من المحددات والعناصر، إذ أن هذه الأخيرة تتحكم و إلى مدى كبير في تحديد التوجهات المستقبلية لروسيا تجاه المنطقة.

أولاً: المحددات الداخلية المؤثرة في الإستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط
تعد روسيا مثلها مثل باقي دول العالم لها محدداتها الداخلية التي تساهم بشكل أو بآخر في صياغة القرار السياسي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي حيث تلعب المحددات الداخلية دوراً هاماً في صياغة توجهات الإستراتيجية الروسية وهي تشمل آليات صنع القرار أي المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

1- المؤسسات الرسمية:

• الإطار الدستوري:

بعد تفكك الإتحاد السوفيتي تبنت روسيا دستوراً جديداً في 12 ديسمبر 1993 تكون من مقدمة عامة وجزأين، حيث تضمن الجزء الأول تسعة فصول، تطرق في الفصل الأول والثاني إلى أسس النظام الدستوري وحقوق وحرريات المواطنين، وخصص الفصل الثالث والرابع للدولة الروسية ورئيسه في حين تطرق الفصل الخامس والسادس إلى البرلمان والحكومة، وجاءت السلطة القضائية والحكومة المحلية في الفصلين السابع

والنظن، وأخيراً تناول الفصل التاسع أحكاماً تعلقت بتعديل الدستور، وتضمن الجزء الثاني مجموعة التدابير الإنتقالية، ووفقاً للدستور فإن روسيا دولة فيدرالية ديمقراطية ذات حكم جمهوري عاصمتها موسكو وهي دولة علمانية لا يوجد فيها دين رسمي، وتمثل الروسية اللغة الرسمية فيها.¹

وتجدر الإشارة إلى أن بوتين إستفاد كثيراً من مواد دستور 1993 والصلاحيات الواسعة الموفرة للرئيس في إدارة شؤون الدولة، إذ أن التحديات التي واجهته خلال بداية توليه الرئاسة، جعلته يستخدم أوسع استخدام صلاحياته الدستورية خصوصاً في محاربة الأوليغارشيين على صعيد السياسة الداخلية، وتحديد أولويات الإستراتيجية على الصعيد الخارجي.

• المؤسسات السياسية الدستورية:

أ- **السلطة التنفيذية:** وتتكون من رئيس الدولة ورئيس الوزراء إضافة إلى الجهاز الوزاري، وتلعب هذه السلطة الدور الرئيس في عملية وضع الإستراتيجية الروسية وتوجيه مساراتها.

- **رئيس الدولة:** ينتخب لمدة أربع سنوات، عن طريق الإقتراع العام السري المباشر ولعهدة رئاسية قابلة للتجديد مرة واحدة على التوالي، ويشترط ألا يقل عمره عن 35 سنة، وقد تعاقب على روسيا لما بعد تفكك الاتحاد السوفييتي ثلاثة رؤساء: بوريس يلتسين (1991-1999) والرئيس فلاديمير بوتين (2000-2008) والرئيس دميتري مدفيديف (2008-2012) وعاد بوتين رئيساً لروسيا بعد مدفيديف حيث يمثل النخبة السياسية الروسية التي تخرجت من الأجهزة الأمنية في زمن الإتحاد السوفييتي ويعتبر الرئيس مركز الثقل في النظام السياسي الروسي ومحور عملية صنع القرار حسب دستور عام 1993 كما يمثل الدولة في الداخل والخارج ويحدد الخطوط العامة لسياسة الدولة²

¹نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية-الروسية، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت، 1998 ص 13

²زيدان ناصر، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2013، ص188

فالسلطة الرئاسية تشكل مركز لصنع الإستراتيجية من خلال تعريف الأهداف العامة التي تخدم الأمن القومي الروسي، فبعد أن اكتتف عملية صنع الإستراتيجية الروسية والقرارات التنفيذية الخاصة بها حالة من التبعثر والتعددية لتلباس الأولويات وغياب الإجماع على الأهداف وتغير الوسائل حتى أصبح الباحثين يصفون الإستراتيجية الروسية بغير العقلانية، أدى بروز معطيات جديدة على الساحة السياسية في روسيا الإتحادية أولها صعود الرئيس بوتين إلى الحكم أدى إلى تميز الإستراتيجية الجديدة لهذه الدولة بالواقعية والعقلانية.¹

- **الحكومة:** وتتألف الحكومة من رئيس الوزراء ونوابه ومجموعة من الوزراء، ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس الوزراء، ويشترط في ذلك موافقة الدوما، ويأتي الجهاز الوزاري من تيارين رئيسيين هما الإصلاحيين الرادكاليين، وتيار الوسط.²

ب- السلطة التشريعية (البرلمان):

• ويتكون البرلمان الروسي من مجلسين هما:

- **مجلس الفدرالية:** وهو المجلس الأعلى ويتكون من 178 عضواً إثنان عن كل وحدة من الوحدات المكونة للدولة، ويتولى المجلس الأعلى الأمور المتعلقة بالفدرالية، ومنها حدود الدولة واستخدام القوات المسلحة خارج روسيا، والموافقة على إعلان الرئيس لحالة الطوارئ والأحكام العرفية في البلاد.³

- **مجلس الدوما:** أو المجلس الأدنى، ويتكون من 450 عضواً يتم إنتخابهم لمدة أربع سنوات، يتم نصفهم عن طريق الانتخاب الفردي في الدوائر الإنتخابية والنصف الآخر عن طريق التمثيل النسبي والانتخابات بالقائمة الحزبية بحد أدنى 5% لكي يتم تمثيل الحزب في البرلمان، وتصدرت قرارات كل من المجلسين

¹نعمة كاظم هاشم، روسيا في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص21

²تورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية-الروسية، المرجع السابق، ص46

³شكلاط وسام، المرجع السابق، ص 160

بأغلبية الأصوات، ويتولى مجلس الدوما قضايا الموافقة على التعيينات التي يقوم بها رئيس الدولة كمنصب رئيس الوزراء، كما يتولى المجلس عملية صنع القوانين حيث أن مشاريع القوانين سواء من الرئيس أو أعضائه تقدم إلى رئيس الدولة لكي يوافق عليها أيضا وينشرها في حدود 14 يوما.

2- المؤسسات غير الرسمية:

إن ما يمكن إجماله بشأن الفواعل الرسمية وغير الرسمية في إتخاذ القرارات الإستراتيجية، هو بقاء سيطرة الكرملين على تعريف وتحديد أهم الأولويات الإستراتيجية لدولة روسيا الاتحادية، فالمسار الرسمي لوضع الإستراتيجية الروسية خصوصا ما تعلق بالشأن الدولي يظل متمحورا حول السلطة الرئاسية بالإضافة إلى وزارة الخارجية، كما أن المرسوم الرئاسي الصادر في 8 نوفمبر 2011 كلف وزارة الخارجية بالتنسيق ما بين مختلف الفواعل المشاركة في صناعة القرارات الإستراتيجية بهدف خلق خط موحد للسياسة الخارجية الروسية.¹

خصوصا في ظل وجود العديد من الفواعل الراغبة في المشاركة لتعريف أولويات الإستراتيجية الروسية، ويترجم هذا التنسيق في الواقع بتأطير كل المبادرات السياسية والاجتماعية المعروضة، فعلى سبيل المثال فإن خبراء وزارة الخارجية يساهمون بفعالية من خلال العمل البرلماني على مستوى اللجان المتخصصة وهذا بهدف مساعدة البرلمانيين في صياغة مواقفهم بما يتماشى والخط المحدد من أجل الدفاع عن المصالح الروسية في الاجتماعات البرلمانية لكومنولث الدول المستقلة، المجلس الأوروبي، حلف الشمال الأطلسي ومنتديات عالمية أخرى.

أما عن الفواعل المدمجة في النظام الوطني الروسي للقرارات الجيوبوليتيكية والتابعة مباشرة لوزارة الخارجية الروسية فتتمثل في المجلس العلمي للوزارة، وحدات البحث التابعة لنفس الوزارة السابقة، معهد الدولة للعلاقات الدولية في موسكو العاصمة أو ما

¹Elena Morenkova Perrier, Les principes fondamentaux de la pensée stratégique russe institut de recherche stratégique de l'école militaire, paris, 2012, p22

يعرف بالأكاديمية الدبلوماسية أكاديمية العلوم معهد الاقتصاد الدولي والعلاقات الدولية المعهد الأوروبي وغيرها، وتهدف كل هذه الفواعل إلى بناء مبادرات خارجية تخدم المواقف الروسية على المستوى الدولي وترقيتها بما يتلاءم والمصالح الروسية. كما تلعب أيضا المنظمات غير الحكومية المنشأة من وزارة الشؤون الخارجية ويمراسيم رئاسية مؤطرة من الدولة، دورا مهما إذ تكمن أهمية المنظمات المعترف بها في كونها تعتبر أدوات لتأثير روسيا في الخارج كجمعية "العالم الروسي" المنشأة في 2007 والمدعومة من طرف فلاديمير بوتين ووزارة التربية والتعليم والمكلفة بترقية اللغة والثقافة الروسية في العالم. كما تلعب "جمعية غورباتشوف" المنشأة في جوان 2011 من طرف وزارة الشؤون الخارجية دورا هاما في التحضير لأكثر من 80 منتدى ومحاضرات دولية متمحورة حول ضرورة التنسيق مابين دولة روسيا وكومنولث الدول المستقلة في مجالات الحياة العديدة.¹

ثانيا: المحددات الخارجية المؤثرة في الإستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط

1- تراجع الإيديولوجيا في العلاقات الدولية:

طوال أربعة عقود من الحرب الباردة، كانت الاعتبارات الأيديولوجية هي الحاكمة لطبيعة النظام الدولي، فقامت سياسة الاتحاد السوفييتي على مساندة حركات التحرر والحركات الثورية، ثم النظم الراديكالية المتولدة عن هذه الحركات، وكذلك تأييد ومساندة الأحزاب الشيوعية، وقد كان هذا عاملا أساسيا في فشل الاتحاد السوفييتي في إقامة علاقات دبلوماسية مع عدد من الدول، والذي تحددت معالمه واستقرت أسسه تدريجيا بعد الحرب العالمية الثانية.

ثم شهدت البلاد تغيرا في منتصف الثمانينات والذي اقترن بوصول ميخائيل غورباتشوف إلى قمة الهرم السياسي في الاتحاد السوفييتي السابق، تولى الاتحاد السوفييتي عن سياسة القوى وبدأ يبحث عن سياسة توازن المصالح، وأصبحت السياسة

¹شكلاط وسام، المرجع السابق، ص161

السوفييتية تكتسب سمات لم تكن تتميز بها سابقا، لاسيما الانسحاق عمليا وراء السياسة الأمريكية العالمية، وهو ما نتج عنه إنتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي.

ثم أدى إنهيار الإتحاد السوفييتي إلى تغير في النظام الدولي حيث كان يمثل قطب موازن للولايات المتحدة الأمريكية ثم ظهرت روسيا الاتحادية كدولة تلي الولايات المتحدة في قدراتها العسكرية.

أما من الناحية الاقتصادية فإن الوضع الجديد للنظام الدولي يضم أقطابا متعددة ذات قدرات إقتصادية هائلة مثل أوروبا واليابان والصين ودول شرق آسيا وأصبحت الاعترافات والمصالح الاقتصادية هي الحاكمة للإستراتيجية الروسية وبذلك أصبح العالم عالما أقل أيديولوجية وأكثر واقعية، حيث اتسم النظام الدولي الجديد بسقوط الماركسية كأيديولوجية ونظام حكم في دول الإتحاد السوفييتي، وتبنى الأيديولوجية الليبرالية الغربية بشقيها السياسي والاقتصادي.¹

ويمكن القول أن انهيار الاتحاد السوفييتي وضع نهاية للنظام الدولي ثنائي القطبية وأدركت روسيا الاتحادية أن التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصا في الأمور التي تتعلق بالقضايا والمشكلات التي تثور في مناطق العالم الحساسة هو أفضل وسيلة لحماية مصالحها في المنطقة، وفي نفس السياق تقلصت ضغوط الولايات المتحدة على الدول الحليفة لها لكي لا تقترب من روسيا الاتحادية أكثر من اللازم وإقامة علاقات سياسية وإقتصادية معها، وخصوصا أن هناك مصالح مشتركة، فروسيا تهدف من تطوير علاقاتها مع أي دولة إلى الحصول على الدعم المالي لحل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها، من خلال تشجيع هذه الدول على الاستثمار في روسيا، بينما تهدف الدول الأخرى إلى كسب روسيا إلى جانبها سياسيا، ولاسيما أنها ورثت المقعد الدائم للاتحاد السوفييتي في مجلس الأمن، فضلا عن الرغبة في توزيع مصادر السلاح.

¹نورهان الشيخ، المرجع السابق، ص 14

2- التحول في العلاقات الأمريكية الروسية:

شهدت السياسة الروسية تحولا جذريا في تعاملها مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث كان يتبنى الرئيس بوريس يلتسين وجهة جديدة تماما قوامها أن روسيا شريك لأمريكا، وليست عدو، ويبدو أن السبب الأساسي لموقف يلتسين هو إعادة بناء الاقتصاد الروسي المنهار عبر الدعم الاقتصادي الأمريكي والأوروبي، لكن على الجانب الآخر رأت الولايات المتحدة في التوجه الروسي إستسلاما علنا بالخسارة في الحرب الباردة وأعلن جورج بوش الأب أمام الأمم المتحدة عن بداية عصر جديد تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وحدها دون منازع، وترى فيه روسيا أشبه بقوة إقليمية ليست لديها الإمكانيات للتحدث عن دور عالمي، فهي حتى لم تعد قوة كبرى يعتد بها.

ولذلك كان أبرز أسباب فشل التوجه الروسي هو أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تساند روسيا في توجيهها الجديد، بل عمدت إلى محاولات إضعاف روسيا عبر تعزيز الدعم الإستخباري للمقاتلين الشيشان في معركتهم للانفصال عن روسيا، وكذلك تطويق روسيا في آسيا الوسطى وبحر قزوين، فضلا عن تجاهل الرغبة الروسية في أن تصبح روسيا شريكا لها.¹

ومن هنا، فإن علاقات روسيا بالولايات المتحدة الأمريكية لم تتعدى حدود العلاقات السياسية الودية لإنهاء مظاهر الحرب الباردة أساسا، ولم تصبح الولايات المتحدة أحد الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين لروسيا.

¹شذى محمد ابراهيم بسيوني، السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية في الفترة 2011—2016، المركز الديمقراطي العربي، ص 19

المطلب الثالث: مقاصد الإستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من المناطق ذات الأهمية البالغة في السياسات الروسية منذ عهد القيصرية، وازدادت الأهمية في ظل مبادئ البراغماتية التي تبنتها روسيا في إستراتيجيتها الجديدة.

أولاً: أهداف الإستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط:

1- الأهداف الأمنية:

إن الإستراتيجية الروسية الجديدة تنطلق من رؤية ترتكز -في أحد ركائزها- على إيلاء أهمية للقيمة الإستراتيجية والجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط، بإعتبارها تمثل مكان الصدارة في سلم الاهتمامات العالمية وأنه لا يمكن لأي نظام عالمي أن يتشكل بعيداً عن تلك المنطقة الإستراتيجية، لما تمثله من قلب العالم حيث يتقرر فيها مراكز التوازنات والقوى الدولية وتمثل منصة ارتكاز ورافعة سياسية لأي دور محتمل لأية قوة أمريكية كانت أو روسية أو أوروبية.

فالشرق الأوسط يمثل حزاماً غير محكم الأطراف يحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز اللتين تعتبرهما روسيا مجالاً حيويًا لها وتسخر كل إمكانياتها لمنع أي تعدد يهدد تلك المناطق. لذا كان اهتمام موسكو منذ انهيار الاتحاد السوفييتي بشكل خاص بكل من تركيا وإيران محاولة اختراقهما والسيطرة عليهما وهذا نظراً لوجود نوع من الارتباط الديني أو العرقي أو اللغوي الذي بين هاتين الدولتين وبين الشعوب القوقازية وفي آسيا الوسطى ناهيك عن أن توثيق العلاقات مع إيران يفيد بقدر ما في إزعاج الولايات المتحدة وبالتالي فإن محاولة التقارب التي سعت إليها موسكو مع طهران يفيدها في تحجيم طهران عن استعمال الورقة الإسلامية بين مسلمي روسيا خاصة في منطقة القوقاز علاوة عن منطقة آسيا الوسطى التي تعتبرها مجالاً حيويًا.

كذلك مثلت مسألة الإسلام السياسي العابر للحدود والذي اقترن لدى غالب دول الشرق والغرب بفكرة الإرهاب منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت روسيا بوتين تزيد اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط والعمل على توسيع قاعدتها مع بلدان المنطقة. وهو ما دفع موسكو للاهتمام بالمنطقة في الوقت الحالي لاسيما بعد أحداث الربيع العربي، تخوفا من وصول شعلة تلك الأحداث إلى المحيط الحيوي لروسيا الذي شهد من قبل ما يعرف بـ "الثورات الملونة".¹

2- الأهداف الاقتصادية:

تسعى روسيا إلى شراكة إستراتيجية مع دول منطقة الشرق الأوسط بالمعنى الاقتصادي والتقني تكون ذات عائد اقتصادي مباشر لروسيا وعائد تنموي حقيقي لدول المنطقة، وفي هذا الإطار، ترتبط الأهداف الروسية بثلاث قطاعات رئيسية وهي: الطاقة (النفط والغاز) والتعاون التقني في المجالات الصناعية والتنمية والتعاون العسكري. ويحتل التعاون والتنسيق في مجال الطاقة قمة أولويات السياسة الروسية في المنطقة، وحوله يتمحور كل الدبلوماسية الروسية والتقارب الروسي مع هذه الدول خاصة دول الخليج العربي، وبلي ذلك أوجه التعاون الأخرى سواء في المجال التقني أو في المجال الاستراتيجي العسكري، فقطاع الطاقة هو جوهر الشراكة الروسية العربية في المستقبل ودعامتها الأساسية.

وتبقى من أولويات السياسة الروسية الأساسية إيجاد ظروف دولية مواتية لاقتصادها. فقد شدد الرئيس بوتين على ضرورة تركيز الدبلوماسية، مع مراعاة مصالح روسيا كدولة كبرى، التي تتوزع في كل أنحاء العالم

¹ السيد أمين شلبي، بوتين وسياسة روسيا الخارجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 175، فيفري

المبحث الثاني: تطبيقات الاستراتيجية الروسية في سوريا

المطلب الأول: تطور الأزمة السورية

إن الأزمة السورية شكلت مدخلا لإعادة رسم تحالفات المنطقة وتوازنها، وأن هذه الأزمة التي بدأت داخلية سرعان ما تحولت إلى صراع إرادات إقليمي ودولي تغلب فيها الحسابات الجيوسياسية، ما يجعل إمكانية التوصل إلى حل بشأنها أمرا بعيد المنال. كما أن اتخاذها هذا المنحى حول مطالبات الس وريين بالتغيير والإصلاح إلى وبال، انتهى بجعل بلادهم ساحة لتنفيس الاحتقان الإقليمي والصراعات الدولية (حروب الوكالة)

أولا: الجذور التاريخية للأزمة السورية:

وصل حزب البعث إلى السلطة في سوريا بانقلاب عسكري في الثامن من مارس 1963 ونتيجة للخلافات التي برزت داخل صفوف حزب البعث بين عامي 1963 و1970 جرى انقلاب عسكري آخر عام 1970، قاده وزير الدفاع آنذاك حافظ الأسد وهو ما عرف باسم الحركة التصحيحية، ليصبح حافظ الأسد عام 1971 رئيسا لسوريا.¹ وقد اتخذ حافظ الأسد حزب البعث مظلة لحكمه، بعد التخلص من قياداته التاريخية، مقربا أفراد أسرته ومعتمدا على من ينتمون إلى طائفته، وفرض الأسد نفسه رئيسا للبلاد منذ عام 1970، وأسس حافظ الأسد نظاما طائفا قائما على القبضة الأمنية ووضع دستورا عام 1971 كفل له صلاحيات واسعة ومطلقة، ونصت المادة الثامنة منه على كون "حزب البعث" هو الحزب القائد للدولة والمجتمع وبعد موت حافظ الأسد في 10 جوان 2000، تولى ابنه "بشار الأسد" الحكم بطريقة غير شرعية، بعد تعديل دستوري مكنه من الترشح والوصول لمنصب رئيس الجمهورية، انطلق بعدها ما سمي بـ "ربيع دمشق" في محاولة لبدء مرحلة جديدة من الانفتاح السياسي في البلاد، ولكن سرعان ما انتهى باعتقال أغلب رموز ربيع دمشق أو هروبهم خارج البلاد.²

¹ جريدة الشرق الأوسط، العدد 12829، 12 نوفمبر <http://digital.ahram.org.eg/articles.asp>

² السيد أمين شلبي، المرجع السابق، ص 122

1- الملامح السياسية:

- من أهم الملامح السياسية والعسكرية والأمنية إبان حكم حافظ الأسد، ما يلي:
- المحاكمات العسكرية، وتغيب المعتقلين السياسيين.
 - منع التظاهر، والاعتقالات التعسفية، وانتهاك حقوق المواطن وخصوصياته
 - وضع القيود على إنشاء الأحزاب، والجمعيات، ومؤسسات المجتمع المدني.
 - غياب المعارضة السياسية على الأرض، وفي المؤسسات الحكومية.
 - احتكار الإعلام، والرقابة على الاتصالات.
 - حالة الطوارئ، واعتقال كل معارض للنظام.
 - تسلط العائلة الحاكمة، وأقاربها، على معظم المفاصل الحساسة في الدولة"
 - تسلط حزب البعث على جميع مفاصل الدولة باعتباره "قائدا للدولة والمجتمع" رغم أن الحزب لم يكن سوى مطية انتعلها الطائفيون للتحكم بالبلاد.
 - غياب مشروع سياسي تجتمع عليه السلطة الحاكمة والشعب معا.
 - تجمع السلطات جميعها في يد واحدة منذ عهد حافظ الأسد عام 1970
- فحظور المجازر الوحشية في ذاكرة السوريين، التي ارتكبتها الطائفيون ضد الشعب السوري، إثر استهدافهم في الثمانينات، وأهم تلك المجازر:
- مجزرة حلب 16 يونيو 1989
 - مجزرة جسر الشغور 10 مارس 1970، التي قتل فيها أكثر من يزيد عن ثمانين مواطنا
 - مجزرة سجن تدمر 28 يونيو 1980، وقتل فيها بين ألف وألف وثمانمائة معتقل
 - مجزرة حي المشاركة.
 - مجزرة حلب في صباح عيد الفطر 11 أوت 1980، وقتل فيها حوالي مائة مواطن ودفنتهم الجرافات وبعضهم مازال جريحا لم يفارق الحياة.

- مجزرة الرقة في منتصف سبتمبر 1980، جمعت القوات السورية 400 شخص كمتعقلين من مدرسة ثانوية بمدينة الرقة وأشعلت النيران في المدرسة وقتل الجميع
- مجزرة حماة الكبرى 02 فبراير 1982 واستمرت 28 يوما حيث قام النظام بتطويق المدينة وقصفها بالمدفعية.

أما على الصعيد الاقتصادي، فعلى الرغم من أن سوريا أخذت تتحول اقتصاديا من النموذج الاشتراكي إلى النموذج الاقتصادي التعددي، وهو ما يعرف "باقتصاد السوق"، إلا أن الاقتصاد بقي يعاني الكثير من المشكلات، فبموجب إحصائيات رسمية صدرت "التقرير الوطني للتنمية البشرية عام 2005 فإن 41.5% من مجموع سكان سوريا يقعون تحت خط الفقر، ودخلهم يقل عن دولارين في اليوم، وبحسب التقديرات الحكومية لعام 2005 بلغت نسبة البطالة 8.4%، في حين قدرت جهات مستقلة النسبة بنحو 12.1%¹.

2- الملامح الاقتصادية والاجتماعية:

- الملامح الاقتصادية: ومن أهم الملامح الاقتصادية ما يلي
- الفجوة الاقتصادية الكبيرة بين الطبقة الوسطى والطبقة الغنية، ناهيك عن الطبقة الفقيرة في المجتمع السوري، التي تشكل النسبة الأعلى من مجموع سكان سوريا
- الفساد الكبير المستشري في مؤسسات الدولة الذي أعاق جميع خطط التنمية الاقتصادية، ففي عام 2010 تم كشف حالات من الفساد كانت تكلف الدولة نحو ملايين ليرة سورية يوميا.
- المجهود الحربي المفروض على الميزانية العامة، حيث بلغت ميزانية وزارة الدفاع نحو 30% من حجم موازنة الدولة السورية، ويضاف إليها 6% من الدخل القومي و 6% من واردات الدولة

¹ حمزة مصطفى المصطفى، جبهة النصر لأهل الشام من التأسيس إلى الانقسام، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، سلسلة دراسات، نوفمبر 2012، ص ص 9-10

- أما الملامح الاجتماعية: فكانت كما يلي¹
- امتهان الهيمنة المطلقة على مؤسسات الدولة والمجتمع، من أجل ترسيخ الدكتاتورية وبسط سلطة العائلة والطائفة.
- انتشار الفقر في المجتمع السوري بسبب احتكار ثروة البلاد بأيدي قلة من أهل السلطة والمال.
- كبت الحريات وحرمان المواطن من حرية التعبير عن رأيه وشعوره بالخوف الدائم.
- تغييب الآلاف من أصحاب الرأي في السجون وتصفيتهم فيها، وأشهرها مذبحه سجن تدمر عام 1970، التي أدت إلى قتل نحو 100 من شباب سوريا الجامعيين فقط
- قمع أعضاء "ربيع دمشق" وزجهم في السجون، رغم أنهم لم يطالبوا إلا بإصلاحات بسيطة وإلى جانب كل تلك الأمور السياسية الاقتصادية هناك أمور أخرى ساهمت في التمهيد لقيام الثورة السورية 2011
- انتشار التعليم في الطبقة الوسطى والدنيا فأصبح لها رأي عام وتطلعات ازدادت مع زيادة الوعي، وارتفع سقف مطالبها
- وجود وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة (الفيسبوك وتويتر) وصفها فضاء يحقق التواصل بين المواطنين اندلاع موجة الثورات العربية مطلع عام 2011 في العديد من الدول العربية (تونس، مصر، ليبيا، اليمن)

ثانياً: بداية الأزمة السورية في 2011

من المؤكد أن التغييرات التي جرت في العالم العربي في مستهل العام 2011 قد فرضت نفسها على الأوضاع السورية، حيث انطلقت الثورة السلمية بأولى مطالبها وهي الحرية فتعرض الشعب السوري الذي نادى بحريته لشتى أنواع القمع والاضطهاد من قبل

¹ حمزة مصطفى المصطفى، نفس المرجع السابق، ص 11

النظام السوري، فتطور هذا المطلب من الحرية إلى إسقاط النظام، لتزداد آلة القمع الأُسدي تنكيلا به، وقد حمل شعاري الثورة الأساسيين "الحرية وإسقاط النظام" والكثير من المطالب المحقة للشعب السوري، التي يمكن تحديدها من خلال عناوين أساسية تشكل المطالب الرئيسية للثورة السورية¹:

- إسقاط النظام بكل رموزه وأركانه.
- إقامة دولة ديمقراطية تعددية.
- إعادة هيكلة مؤسسات الأمن والجيش.
- كتابة دستور جديد للبلاد.
- تعددية الأحزاب.
- حرية الإعلام.
- دولة المواطنة والقانون.
- إقامة عقد اجتماعي جديد.
- مكافحة الفساد
- محاسبة المجرمين الذين أوغلوا في نماء الشعب السوري.

ثالثا: أهم أحداث الأزمة السورية 2011/03/15 إلى 2012

1- الحراك السلمي "المظاهرات":

كان لانطلاق الثورات العربية في كل من تونس، مصر، ليبيا، اليمن" وقع كبير على أبناء الشعب السوري المحكوم بنظام استبدادي، فكانت هذه الثورات دافعاً ألهب المشاعر، فبدأت الدعوات عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلى يوم "غضب سوري" في 5 فبراير 2011، وذلك بعد تصريح الرئيس "بشار الأسد" في الأول من فبراير بأنه "لا مجال لحدوث تظاهرات في سوريا"، واستمر التوتر حتى 22 فبراير، عندما اعتصم العشرات من

¹ حركة شام الإسلام ... " من هو هذا التنظيم، ما قصة قياداته التي بدأت تتهاوى في اللاذقية، دام www.dampress.net

السوريين أمام السفارة الليبية في دمشق تضامناً مع الثورة الليبية، وكان من بين المشاركين العديد من الشخصيات الفكرية، وقد فرقها الأمن السوري بالقوة أيضاً.

بدأت الأزمة السورية بشكل فعلي في 15 مارس 2011، عندما وجه الناشطون السوريون الدعوة إلى يوم "غضب سوري" عبر صفحات التواصل الاجتماعي "فيسبوك" وتويتر، نتيجة حالة الاحتقان والغضب التي بدأت في مدينة درعا بعد أن قام الأمن السوري، ممثلاً برئيس مخابراته في المحافظة باعتقال عدد من أطفال درعا بعد كتابتهم لشعارات مناهضة للنظام على جدران إحدى المدارس،¹ فخرجت في يوم 15 مارس مظاهرات عدة، ضمت العشرات انطلاقاً من الجامع الأموي، تم قمعها بالقوة، وفي اليوم التالي تكرر الأمر ذاته، بخروج مظاهرة مقابل وزارة الداخلية في ساحة المرجة بدمشق وفي 18 مارس بدأت المظاهرات بالخروج في العديد من المدن والقرى السورية "دمشق ودرعا وحمص وبانياس... إلخ واجهها الأمن السوري بإطلاق النار الحي مباشرة على المتظاهرين، وبالإعتقال العشوائي في العديد من المدن السورية، مما أدى إلى تزايد المظاهرات وانتشارها بشكل كبير، حيث كانت مدينة درعا مقراً لها طوال الأسبوع التالي ومسرحاً لمظاهرات حاشدة دفعت النظام السوري لمواجهتها بالأسلحة، فأوقعت ما بين 100-200 قتيلاً، وعرفت بانتفاضة درعا، وفي يوم الجمعة 25 مارس، توسعت المظاهرات كما وانتشرت حتى امتدت إلى حماة واللاذقية، وشهدت خلالها مدينة الصنمين في درعا أعنف المواجهات مع الأمن، الذي نفذ مجزرة الصنمين لمنع سكانها من التوجه إلى درعا، وفي 31 مارس 2011 ألقى "بشار الأسد" خطابه الأول أمام "مجلس الشعب" رداً على التطورات الكبيرة في سوريا، وتحدث فيه عن مؤامرة كبرى تستهدف سوريا، ومن أبرز النقاط التي تحدثت عنها²:

¹ حمزة مصطفى المصطفى، نفس المرجع السابق، ص 12

² تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، ص 3

- عزمه القيام بإصلاحات كبيرة في الدولة.
- تشكيل حكومة جديدة بعد استقالة حكومة ناجي عطري.
- منح الجنسية لآلاف الأكراد في محافظة الحسكة ممن حرّموا منها.
- رفع حالة الطوارئ المعمول بها في البلاد منذ عام 2011 ورغم هذا الخطاب، إلا أن النظام السوري استمر بتعامله مع المظاهرات بالطريقة الأمنية والعسكرية ذاتها حيث سقط نحو 100 قتيل في مظاهرات 22 أبريل، بعد المجزرة التي ارتكبتها قوات النظام في مدينة حمص يوم 18 أبريل، حيث شهدت ساحة الساعة في المدينة اعتصاما حاشداً ، وهو ما عرف بمجزرة الساعة.
- وفي 25 أبريل دخلت قوات النظام السوري عسكرياً، وللمرة الأولى، إلى محافظة درعا، وفرضت حصاراً عسكرياً عليها، تزامناً مع إرسال قوات أخرى إلى دوما والمعضمية في ريف دمشق، وفي 3 مايو توجهت قوات النظام السوري إلى مدينة بانياس الساحلية.
- وفي 9 مايو 2011 كانت قد ازدادت الأزمة السورية سوءاً، باقتحام قوات النظام السوري العسكرية والأمنية مدينة حمص، كما شهدت العاصمة دمشق وريفه العديد من المظاهرات السلمية، التي واجهها النظام السوري بكل وحشية، ففي 15 يونيو سقط في حي القابون 14 قتيل، كما سقط آخرون في حيي برزة وركن الدين واستمرت العمليات العسكرية في ريف دمشق، فدخلت قوات النظام في 16 يوليو مدينة قطنا بنحو 20 دبابة، وفي 31 يوليو أيضاً جرى اجتياح حماة للمرة الثالثة تزامناً مع اجتياح حمص الثاني، واجتياح دير الزور أيضاً، التي سقط فيها 65 قتيل في حيي الجورة والحويقة، إضافة إلى البوكمال، والحراك في ريف درعا والحولة في ريف حمص، ومدينة اللاذقية التي شاركت فيها البحرية السورية للمرة الأولى في العمليات العسكرية بتاريخ 13 أوت 2011، وخلفت 20 قتيل.

2- الحراك المسلح:¹

لقد عمت المظاهرات جميع المحافظات السورية، وقابلها النظام بوحشية غير مسبوقة، من خلال العمليات العسكرية الواسعة التي أطلق لها العنان لسحق المظاهرات السلمية، وردا على دموية النظام الأسدي وبطشه دخلت الأزمة السورية مرحلة جديدة ببداية الصراع المسلح بين المعارضة والنظام، إلا أن المظاهرات المدنية استمرت ولم تتوقف في جميع محافظات ومدن وقرى سوريا، وبعد أسابيع قليلة على اندلاع المظاهرات في مختلف أنحاء الأراضي السورية، ونتيجة لاستخدام القوات العسكرية النظامية في قمع المظاهرات، بدأت الانشقاقات عن الجيش السوري، حيث كانت في البداية انشقاقات فردية، ثم تطور إلى انشقاق على مستوى مجموعات، وكان أول انشقاق عن الجيش السوري في 23 أبريل 2011، عندما أعلن المجند في الحرس الجمهوري (وليد القشعمي) إنشاقه في تسجيل مصور بثه عبر الانترنت، حيث قال فيه أنه رفض هو وبعض زميلائه إطلاق النار على مظاهرة في مدينة حرستا بريف دمشق، وفي 7 يونيو 2011 أعلن الملازم أول (عبدالرزاق طلاس) إنشاقه عن الجيش، معللا ذلك بالممارسات الغير إنسانية واللاأخلاقية، ودعا زملاءه من الضباط العسكريين إلى الانحياز لمطالب الشعب السوري، وبعد انشقاق طلاس بيومين فقط، أعلن المقدم (حسين هرموش) إنشاقه في 9 يونيو 2011، عندما بدأت الحملة العسكرية على مدينة جسر الشغور، وقال أنه انشق بسبب قتل المدنيين العزل من قبل أجهزة أمن النظام، وهرب الهرموش إلى ريف محافظة إدلب، وأعلن عن تأسيس (لواء الضباط الأحرار)، حيث بدأ بتنظيم قوات المنشقين عن الجيش السوري، ووجه نداء إلى ضباط الجيش، والجنود للانشقاق والاتحاق بلواء الضباط الأحرار.

¹ نفس المرجع، ص 4

ثم انتقل إلى تركيا، حيث بدأ يدير منها عمليات لواء الضباط الأحرار، إلا أنه في نهاية شهر أغسطس 2011 اختفى في ظروف غامضة، ليتبين فيما بعد أن قوات الأمن السورية قد تمكنت من إلقاء القبض عليه وتهريبه من تركيا إلى الأراضي السورية.

المطلب الثاني: وسائل تنفيذ الإستراتيجية الروسية اتجاه الأزمة السورية

تعتبر الأزمة السورية ورقة مهمة تسعى من خلالها روسيا إلى تعزيز نفوذها في المنطقة، حيث يبدو أن الرؤية العامة التي تتبناها الدول الغربية باتت مقتنعة بأنه لا يمكن حل الأزمة السورية بدون روسيا التي اعتبرت أن دعم نظام الأسد في مواجهة قوى المعارضة يمثل دفاعاً عن مصالحها الحيوية في المنطقة، ومن هنا أصرت موسكو على عدم الحديث عن مستقبل الأسد إلا بعد محاربة تنظيم "داعش" والتنظيمات الإرهابية الأخرى، وذلك للحفاظ على مؤسسات الدولة السورية.¹

أولاً: الوسائل الدبلوماسية

لم يتوقف الدعم الروسي للنظام السوري منذ بداية الأحداث في سوريا، ولم تتوقف الدعم الروسي للنظام السوري منذ بداية الأحداث في سوريا، ولم تتوقف روسيا عن تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي للنظام حتى بعد عسكرة الثورة، وواصلت استعمال حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن دفاعاً عنه، حيث استخدمت روسيا بالاشتراك مع الصين "الفيتو" للمرة الثانية في 4 فبراير 2012م ضد تمرير مشروع قرار عربي حثي بدعم عربي في مجلس الأمن يتبنى خطة العمل العربية، التي أقرها مجلس وزارة الخارجية العرب في 22 يناير 2012 كذلك استخدم البلدان الفيتو للمرة الثالثة في 19 يوليو 2012 ضد تمرير قرار عربي في مجلس الأمن يضع خطة كوفي عنان تحت فقرات من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وتطالب بفرض عقوبات غير عسكرية على النظام السوري إذا لم يلتزم بالنقاط الست لخطة عنان، والتي تنص على:

¹ نجاة مندوخ، المرجع السابق، ص 171

- الالتزام بالعمل مع المبعوث الأممي في عملية سياسية شاملة لتلبية الطموحات والاهتمامات المشروعة للشعب السوري، وتحقيقاً لهذه الغاية تم تعيين مفاوض ذي صلاحيات عندما يدعوها المبعوث إلى ذلك.
 - الالتزام بوقف القتال وتحقيق وقف عاجل وفعال لأعمال العنف المسلح بجميع أشكاله من قبل جميع الأطراف تحت إشراف الأمم المتحدة حماية للمدنيين وللبسط الاستقرار في البلاد.¹
 - كفالة تقديم المساعدات الإنسانية في حينها لجميع المناطق المتضررة من القتال ولكي تتحقق هذه الغاية يجب القبول والتنفيذ بشكل فوري بهدنة إنسانية لمدة ساعتين ولتنسيق الوقت والطريقة بشكل دقيق للهدنة اليومية من خلال آلية فعالة بما في ذلك على الصعيد المحلي.
 - تكثيف سرعة ونطاق الإفراج عن الأشخاص المحتجزين احتجاجاً تعسفياً بما في ذلك بشكل خاص الفئات الضعيفة من الأشخاص، والأشخاص الذين شاركوا في نشاطات سياسية سلمية.
 - كفالة حرية التنقل بجميع أنحاء البلاد للصحفيين واعتماد سياسة غير تمييزية بشأن تأشيرات الدخول
 - احترام حرية إنشاء الجمعيات والحق في التظاهر بشكل سلمي على النحو الذي يكفله القانون.
- ولكن بررت روسيا رفضها للمشروع بكونه جاء منحازاً، وأن التهديد بالعقوبات كان يستهدف فقط النظام السوري، وينبغي أن يكون على طرفي الأزمّة، وأن روسيا لن تقبل بوضع سوريا تحت استخدام الفصل السابع وفرض العقوبات، الأمر الذي يفتح الباب

¹ محمد عبد الرحمان يونس عيدي، موقف روسيا الاتحائية من الثورات العربية : روسيا أندونجا دراسات إقليمية، العراق، 2013، ص41

للتدخل العسكري في سوريا، ولكن بالأساس الدبلوماسية الروسية كان لها الدور الرئيسي في التوصل لخطة كوفي عنان "للتسوية في سوريا حيث سعى إليها" سيرجي لافروف، وقد عبرت موسكو عن حرصها على إنجاز الخطة حتى بعد استقالته وتعيين الأخضر الإبراهيمي ولكن يكمن الاعتراض في وضع النظام السوري فقط تحت استخدام الفصل السابع وفرض العقوبات كذلك استخدمت روسيا والصين "الفيتو" للمرة الرابعة حتى الآن في 22 مايو 2012م في التصويت على قرار تبنته فرنسا في مجلس الأمن.

ثانيا: الوسائل الاقتصادية

تسعى روسيا إلى تطوير العلاقات الروسية السورية على الصعيد الاقتصادي التقديم الدعم حتى أن الوضع الاقتصادي الداخلي في روسيا مرتبط بما يحدث في سوريا وقال يوشنكا عضو مجلس الشعب الروسي: أليس لدى روسيا خيار إلا دعم الحكومة السورية، ومهما أظهر الغرب قوته وعناده، فإن روسيا ستواصل عن طريق هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، في حرصها وحفاظها على موقفها تجاه دمشق، لافتا إلى أن روسيا ستعطي أولوية قصوى تتمثل في تأمين القمح والمواد الغذائية التي تحتاجها سوريا و يصلها في أسرع وقت ممكن، نظرا لأن أغلب المناطق التي يخرج منها القمح تقع تحت سيطرة المسلحين، تقديم المساعدات الإنسانية التي بلغت نحو 3 أطنان من المواد الغذائية والأدوية وحليب الأطفال وكراسي للمعوقين، وللتضامن السياسي، ولنثبت للعالم أن روسيا مازالت إلى جانب سورية شعبا وقيادة، علما أن الحكومة الروسية أرسلت أول دفعة من المساعدات للشعب السوري التي بلغت 26 ألف طن من القمح، كذلك أعلن "جينادي جاتيلوف" نائب وزير الخارجية الروسي أن روسيا ستزيد من كمية المساعدات الإنسانية إلى سوريا عبر إرسال كميات إضافية إلى برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة وإلى اليونيسيف وعبر القوات الثنائية الروسية السورية.

كما قامت روسيا بدعمها في مواجهة العقوبات الأمريكية والعربية والتركية، ففي 18 أغسطس 2012 م قام وفد برئاسة قدرى جميل نائب رئيس الوزراء السوري آنذاك للشؤون الاقتصادية بزيارة روسيا لبحث مساعدة موسكو لدمشق في تخطى الأزمة الاقتصادية الناتجة عن العقوبات المفروضة عليها، وتم الاتفاق على أن تقوم موسكو وإيران والصين بدعم نظام الأسد مالية بما مقداره 500 مليون دولار شهريا من المعاملات المالية تشمل صادرات النفط وخطوط تأمين مفتوحة فيما سماه المؤتمر الأجنبية ضد سوريا لإغراق الليرة السورية.

ثالثا: الوسائل العسكرية

قامت روسيا بتدعيم النظام السوري عسكريا وتعمل على تزويده بالأسلحة والالتزام بالاتفاقات الموقعة بين الجانبين وصولا إلى التحالف لمحاربة الإرهاب، فيعد اندلاع الأزمة السورية قامت روسيا بعقد اتفاق يتضمن خطة للتسلح بينها وبين سوريا وبناء على ذلك أرسلت روسيا عام 2015 إلى مطار المزة العسكري في دمشق الطائرات من طراز ميغ -31 ورافقت الطائرات الروسية طائرة نقل وقود لتزويدها في الجو وتستمر روسيا في تسليح سوريا وقد تسلمت العديد من الصواريخ من طراز كورنت 5 المتطورة كما تسلمت مدفعية ميدان روسيا من عيار 130 ملم ضمن خطة التسلح التي تم توقيعها منذ 3 سنوات بين روسيا وسوريا.¹

ويعود بروز هذا الدعم العسكري إلى عام 2013 حيث شهد مناورات عسكرية قامت بها البحرية الروسية قبالة الشواطئ السورية في البحر المتوسط استمرت من 19 يناير إلى 29 يناير 2013 م، وصفت بأنها ضخمة من نوعها التي أجرتها القوات البحرية الروسية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وقد شارك فيها أكثر من 20 سفينة حربية و3 غواصات انضمت إلى المناورات من الجيوش الروسية المتمركزة في البحر الأسود سوريا

¹ صحيفة الشرق الأوسط، العدد 632، 29 يونيو 2013 <http://archive.dalwsat.com/details.asp>

وبحر البلطيق، وقد حملت هذه المناورات رسائل واضحة إلى الغرب بعدم التفكير في أي تدخل عسكري في سوريا.

واستمر الدعم العسكري الروسي للنظام إلى أن جاء عام 2015 وشهد خطوة إضافية في تقديم الدعم العسكري للنظام السوري حيث في 22 سبتمبر قامت روسيا بتقديم أسلحة عسكرية توعية للقوات السورية، وتم تسليم الجيش السوري خمس طائرات مقاتلة وكذلك طائرات استطلاع ومعدات عسكرية، ثم خلال هذا العام تم موافقة مجلس الاتحاد الروسي على منح بوتين تفويضا بنشر قوات عسكرية في سوريا وذلك ردا على طلب الأسد مساعدة عسكرية من موسكو وهذه القوات العسكرية تتضمن القوات الجوية وليس البرية، وبعد ساعات من الموافقة بدأت المقاتلات الروسية في 30 سبتمبر 2015 م في استهداف مواقع عسكرية تابعة لتنظيم "داعش" في سوريا وتم بها إصابة مخازن للأسلحة والذخائر وآليات عسكرية تابعة لتنظيم "داعش" وكذلك مراكز قيادته في المناطق.

الفصل الثالث

الإستراتيجية الروسية

اتجاه الأزمة السورية

المبحث الأول: أهداف الإستراتيجية الروسية من خلال الأزمة السورية

من الطبيعي أن يكون التحرك الروسي تجاه الأزمة السورية ليس مجرد تحرك إنساني لمساعدة الشعب السوري بقدر ماله من حسابات براغماتية ميزت توجهات الإستراتيجية الروسية الجديدة في علاقاتها الدولية، لذا فإننا نحاول من خلال هذا المبحث إبراز أهم أهداف الإستراتيجية الروسية تجاه الأزمة السورية.

المطلب الأول: الأهداف الجيوسياسية

أثبتت سورية أنها حالة بالغة الأهمية في الجهود الروسية الرامية إلى منع الولايات المتحدة من استخدام القوة ضدها.¹

حيث كان من شأن التدخل في سورية أن يعكس التوجّه نحو سياسة ضغط النفقات التي بدأتها إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما، وهو توجّه تعتبره روسيا إيجابياً. كما سعت روسيا إلى تجذّب تغيير النظام بمساعدة قوى أجنبية في سورية، وهو ما ستكون له نتائج خطيرة على الدول المحيطة بروسيا في حقب ما بعد الاتحاد السوفياتي والأجزاء المسلمة من الاتحاد الروسي نفسه. إضافة إلى ذلك، كانت سورية زبونا لصناعة الأسلحة الروسية على مدى عقود. هذا وتستخدم القوات المسلحة السورية أسلحة سوفياتية وروسية كما أن بعض الضباط السوريين تلقوا تدريباتهم في روسيا، وتزوجوا من روسيات في كثير من الحالات.

وتعدّ سورية بلداً محورياً بالنسبة إلى التطلّعات الروسية الجيوسياسية، إذ تحتفظ البحرية الروسية بقاعدة صغيرة لإعادة الترميم والصيانة في ميناء طرطوس السوري، هذه القاعدة الإستراتيجية، التي تُعدّ متواضعة في الوقت الحالي، مهمة نظراً إلى الطموحات الروسية الرامية إلى لعب دور جيوسياسي أكبر في شرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، وبما أن السياسة الروسية الحالية باتت تمتلك بعداً إيديولوجياً، حيث أصبحت الكنيسة الأرثوذكسية حليفاً وشريكاً سياسياً رئيساً للكرملين، فإن فكرة حماية الأقلية المسيحية

¹نورهان الشيخ، المرجع السابق، ص302

المتضائلة في سورية وفي الشرق الأوسط عموماً بدأت تبرز، على ما يبدو باعتبارها مصلحة جيوسياسية جديدة، من ناحية الخطاب على الأقل¹.

منذ بداية الصراع السوري الداخلي في العام 2011، شعرت روسيا بقلق بالغ إزاء استقرار نظام الأسد. ففي تلك الفترة، نصح الدبلوماسيون الروس دمشق بأن تشرك المعارضة للحيلولة دون حدوث انتفاضة. مع ذلك، لم تقرن موسكو نصيحتها لودية بضغوط أو أدوات ردع في حين لم تتصور روسيا الأسد كحليف لا غنى عنه - لا بل إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لم يتحدث مع الأسد هاتفياً حتى العام 2013، استمرت موسكو بإرسال الأسلحة إلى سورية وقامت بتوقيع عقود تسليح جديدة معها.

عندئذٍ للتمرّد تدريجياً إلى حرب أهلية، كان احتمال حصول تدخل غربي أو عربي في سورية يهدف إلى استبدال نظام الأسد بحكومة موالية للغرب هو الشغل الشاغل لروسيا.

كانت روسيا تنزّح بسبب الثورة الليبية في العام 2011، حيث مكّن قرارها بعدم استخدام حق النقض (الفيتو) ضد قرار من مجلس الأمن يؤيد إقامة منطقة حظر جوي فوق ليبيا، قوات الناتو من التدخل وتغيير النظام في نهاية المطاف. وقد شكّل المثال الليبي سابقة جعلت روسيلصمة على أكرر الأمر في سورية. وبالتالي فقد رفضت روسيا أي اقتراح لمجلس الأمن من شأنه إدانة نظام الأسد.¹

ونظراً إلى الانسجام الروسي مع سورية، استنتجت القيادة الروسية مبكراً أن أمام حكومة الأسد فرصة للنجاة في ظل غياب التدخل العسكري الأجنبي. وبالطبع، كان هذا التقييم يتناقض بشكل صارخ مع حسابات الكثيرين في واشنطن والعواصم الغربية المختلفة الذين ظنوا أن انهيار نظام الأسد بات وشيكاً، لم ترفض موسكو إجراء حوار مع المعارضة السورية، غير أنها وجدت أن الثوار ضعفاء ومفكّكون وغير واقعيين في مطالبهم، وهو ما

¹نورهان الشيخ، المرجع السابق، ص 303

يتناقض مع وجهات النظر السائدة في الغرب وفي جزء كبير من العالم العربي. وعموماً، كان ينظر إلى موسكو إلى جانب طهران، باعتبارها حليفاً لنظام الأسد ومصدراً لمعداته وامداداته العسكرية والمدافع الدبلوماسية عن النظام وحاميه.

مع ذلك، حاول الغرب وروسيا التعاون في إيجاحلّ للصراع السوري. في منتصف العام 2012 تعاونت روسيا مع واشنطن لعقد مؤتمر للسلام في جنيف (أصبح يعرف الآن باسم جنيف 1) غير أن موسكو اختلفت مع واشنطن كثيراً حول شروط الاتفاق. وعلى المنوال نفسه، باءت بالفشل محاولة تالية لعقد مؤتمر آخر مماثل بعد عام من ذلك. وفي أيلول/سبتمبر 2013، عرض بوتين على أوباما خطة تقضي بنزع الأسلحة الكيميائية السورية، وأقنع الأسد بقبول الاقتراح وحتى كتابة هذه السطور، فإن عملية نزع الأسلحة الكيميائية السورية على وشك الانتهاء، على الرغم من استمرار الصراع مع ذلك لا تزال أحدث محاولة أميركية- روسية لإعادة إطلاق عملية السلام السورية، في ما يسمى مؤتمر جنيف 1، عديمة الجدوى حتى الآن¹.

يشكل استمرار الصراع السوري، من وجهة نظر موسكو، خطراً يتمثل بمضاعفة أعداد الجهاديين المجهزين للقتال من تلقا واثقياً عقائدياً - يقدر عددهم الآن بالمئات الذين يستطيعون العودة إلى بلدانهم الأصلية، وقد فعلوا، بما في ذلك روسيا ودول آسيا الوسطى المجاورة. كما أن هيمنة العناصر الجهادية بين القوى المناهضة للأسد على الأرض في سورية يجعل من الصعب الترتيب لتسوية سلمية.

لا يوفر الصراع السوري الكثير من الفرص لروسيا، بيد أنه يضعها أمام تحدٍ كبير لتأدية دور دبلوماسي نشط، حيث ساعدت في تنظيم عملية السلام عن طريق عقد مؤتمر جنيف 1 وجنيف 2 وحلّ مشكلة نزع الأسلحة الكيميائية السورية. وطالما أن روسيا قادرة على إنجاز المهمة، ستتجاوز مكانتها في المنطقة دعمها الثابت والعنيد للنظام السوري، زبونها الذي صار حليفاً.

¹ نفس المرجع السابق، ص 304

خلافاً لما يعتقد البعض في واشنطن، إن فشل أوباما الظاهري في التمسك بالخطوط الحمراء التي حددها في سورية-على سبيل المثال تصريحه بأن أي استخدام للأسلحة الكيميائية سيؤدي إلى استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية - لهشجّع بوتين على ضم شبه جزيرة القرم. فقد جاء عدل بوتين في أوكرانيا كرد فعل على الانقلاب الثوري القومي في كييف، والذي شكّ بوتين في أنه من تدبير واشنطن، وأنه سيفتح الباب أمام انضمام أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي (ناتو).

مع ذلك، تقيد موسكو سياسة واشنطن تجاه سوريا باعتبارها تفتقر إلى الأهداف الإستراتيجية والأغراض الواضحة والتقييمات الواقعية. ويرى الروس أن سياسة واشنطن تجاه سورية تكشف تمدد الولايات المتحدة العالمي الزائد وضعفها المتزايد.

المطلب الثاني: الأهداف الجيواقتصادية

تعتبر المصالح الاقتصادية الروسية في سوريا من أهم الدوافع المفسرة للدعم الروسي للنظام السوري والتي يعود تاريخها إلى فترة الإتحاد السوفييتي، وتتركز هذه المصالح في المقام الأول على التبادلات التجارية واستثمارات الشركات الروسية، والتعاون في قطاع الطاقة.¹

حيث تعتبر العلاقات التجارية بين روسيا وسوريا إلى حد ما متطورة بالرغم من أنها بدأت تنمو بصورة مطردة منذ سنة 2012 فقط،² وتميل بدرجة كبيرة إلى الصادرات الروسية، التي تتركز بشكل أساسي على المنتجات النفطية والآلات، وفي الفترة الأخيرة تطورت العلاقات التجارية بين الدولتين بصورة سريعة حيث بلغ مستوى التبادل التجاري بينهما سنة 2012 إلى 02 مليار دولار، كما خفضت روسيا الرسوم الجمركية على المنتجات النسيجية المستوردة من سوريا بنسبة 25% وكانت هذه الخطوة فعالة في زيادة حجم التجارة البينية.

¹ عبد الحميد عبد الكريم، شوري الأمم المتحدة في تسوية الأزمة السورية، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2018، ص54

² Azuolas Bagdonas , Russia's Interests in the Syrian Conflict: Power, Prestige, and Profit, European Journal of Economic and Political Studies, Fatih University, Turkey, Vol 5, N 2, winter 2012, p 63.

فمنذ عقود تستأثر الحكومة السورية بالقسم الأكبر من اتفاقيات التبادل التجاري مع روسيا، وحسب وجهة نظر روسيا فإن تغيير النظام سيؤدي إلى خسارة هذه الأخيرة لاستثماراتها، لذا فإن بعض التقارير تشير إلى أن الشركات الروسية تتحرك للاستفادة من تعليق أنشطة الشركات الأجنبية من قبل الحكومة السورية،¹ الأزمة السورية فرصة وتهديد في نفس الوقت للمصالح الاقتصادية الروسية. ومع ذلك لا توجد بيانات تشير إلى أن هناك تبادلات تجارية بين روسيا وسوريا مخصصة لدعم النظام السوري.²

فالسعي الروسي للتمسك بمكانته كعملاق في حقل الطاقة من المصالح البارزة في الأزمة السورية فهي تسعى إلى منع المنافسين الكبار من مزاحمتها اقتصادياً، ويمثل التنافس الدولي والإقليمي على خطوط نقل الغاز والنفط من الدول المطلة على الخليج العربي أحد المحددات المهمة للموقف الروسي من الأزمة السورية، فروسيا تخشى أن يؤدي سقوط النظام السوري إلى زعزعة مكانتها المهيمنة على سوق الغاز الأوروبية كنتيجة لاحتمال مد الغاز القطري عبر السعودية وسورية وتركيا إلى أوروبا.³

يمكن أن نفسر جانبا مهما من التحرك الروسي تجاه الأوضاع التي شهدتها سوريا، فتحويل سوريا إلى بلد موالي للغرب سيمكن هذه الدول من السيطرة على هذه الحقول خدمة لمصالحها من جهة، وضعاف الاحتكار الروسي للغاز في أوروبا من جهة أخرى و الذي سيؤدي حتما إلى تضرر اقتصادها وانحصار دورها في الساحة الدولية، لذا فقد عملت روسيا إضافة للدعم الذي تقدمه للنظام السوري إلى العمل على إفشال أي مخطط تسعى الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة للسيطرة على حقول الغاز والنفط في المنطقة وتجنيد أوروبا استيراد الغاز الروسي.

¹ أحمد سعيد نوفل وآخون، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بيروت، 2014، ص ص 317-318

² وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، أبريل 2012، ص 06

³ Ilyas Kemalglu, Middle East Policy Of Russia, The Black Sea International Report, No: 23, Ankara, July2012, p 14

المطلب الثالث: الأهداف الجيوإستراتيجية

- القاعدة البحرية طرطوس:

تعتبر القاعدة البحرية طرطوس موطن قدم روسيا الوحيد في الشرق الأوسط والتي تسعى من خلالها إلى إستعادة مكانة البحرية الروسية في هذا البحر خصوصا وأن لديها بعض السفن المنتشرة في البحار المفتوحة فقد أنشأت هذه القاعدة في سنة 1971 لتأمين تحرك الأسطول السوفييتي في البحر الأبيض المتوسط ومنذ سنة 1990 بعد سقوط الإتحاد السوفييتي أصبحت تستخدم لتموين السفن الحربية في بعض الأحيان.¹

يمكن أن نجل أهمية ميناء طرطوس بالنسبة لروسيا في ثلاث نقاط: أولا هو عبارة عن ميناء محوري في التعاون الثنائي البحري الروسي السوري، ثانيا لأنه يساهم في إستعادة روسيا لنفوذها في البحر المتوسط والشرق الأوسط، وأخيرا يعتبر جزء من منطق شامل و إعادة استثمار طويل الأجل للمحيط العالمي من طرف البحرية الروسية.²

يشكل التعاون البحري أحد أهم المجالات الملموسة في الشراكة العسكرية الروسية السورية خاصة في السنوات الأخيرة، حيث أصبح ميناء طرطوس خلال الثمانينات الميناء الرئيسي للأسطول البحرية الخامس للإتحاد السوفييتي السابق، وبعد سقوطه وانسحاب سفنه الحربية منه أهملت موسكو هذا الميناء لكنها لم تتخلى عنه تماما. ومع بداية النصف الثاني من سنة 2000 بدأ النشاط البحري الروسي يتطور تدريجيا، فإعادة تطوير القدرات البحرية الروسية التي بدأها فلاديمير بوتين تهدف إلى تطوير المصالح الإستراتيجية الروسية في البحر المتوسط والشرق الأوسط في حالة مغادرة قاعدة سيفاستوبول بعد انتهاء عقد الإيجار الموقع مع كييف في سنة 2017 وهذا يفسر الاهتمام المتزايد لميناء طرطوس منذ النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين.

¹ نجاة مدوخ ، المرجع السابق، ص163

² Azuolas Bagdonas ,Op.cit, p 61.

بدأت موسكو في سبتمبر 2008 المفاوضات في دمشق بغية تقديم الدعم الفني لميناء طرطوس وتحويله إلى قاعدة بحرية دائمة، وانطلقت عمليات تحديث البنية التحتية بحلول عام 2009 رغم أن هناك بعض الشكوك حول أهمية القاعدة البحرية في طرطوس من حيث أن خسارة روسيا لاستثماراتها المادية هناك ستكون ضئيلة جدا. إلا أننا نجد النشاط العسكري في هذه القاعدة مهم بالنسبة لروسيا، خاصة مع التضيق الذي يتعرض له أسطولها البحري في البحر الأسود والذي تتم إعاقته في المضائق التركية نتيجة للتقييد الشديد بقوانين فريدة من نوعها حسب اتفاقية مونترو.¹

- مبيعات الأسلحة:

غالبا ما يعتبر التاريخ الطويل لتجارة الأسلحة الروسية مع سوريا أحد الأسباب المهمة لمساندة روسيا للنظام السوري. وحسب وجهة النظر هذه فإن روسيا تدعم سوريا لأنها لا تريد أن تفقد سوقا مربحة خاصة بعد الأحداث التي شهدتها ليبيا، ففي الفترة الممتدة ما بين 2005 و 2010 صدرت روسيا إلى سوريا ما قيمته 3 مليار دولار من الأسلحة وقد سلمت روسيا حتى الآن 72 صاروخ من نوع "Yakhont" ونظام الصواريخ هذا موجود على الشريط الساحلي السوري إضافة إلى الرادارات وغيرها من التكنولوجيات وهي مخصصة لحماية السواحل السورية من الهجمات البحرية.

كما أن سوريا متعاقدة مع روسيا على صفقات عسكرية بقيمة 4 مليار دولار حتى عام 2013 منها 960 مليون دولار سنة 2011 وحوالي 550 مليون دولار سنة 2012 طبقا لمركز تحليل الاستراتيجيات والتكنولوجيا في موسكو (كاست) وهي تقريبا نفس قيمة المبيعات العسكرية مما يجعل قيمة المبيعات العسكرية خلال الفترة الممتدة من 2006-2013 حوالي ثمانية مليارات دولار، وفي الفترة الممتدة من 2007-2011 نجد موسكو هي المورد الرئيسي للأسلحة لسوريا بنسبة 78% تأتي بعدها بيلاروسيا بنسبة 17% ثم إيران بنسبة 5%.

¹نورمان الشيخ، المرجع السابق، ص 304

بشكل عام أصبح تحقيق الربح هو أحد أهم العوامل المؤثرة في صنع السياسة الروسية مقارنة بالعامل الإيديولوجي الذي ميز سياسة الاتحاد السوفييتي السابق، لكن يبقى تفسير الموقف الروسي من الأزمة السورية بدافع تحقيق المصالح الاقتصادية والعسكرية نسبي بوجود الدافع الجيوستراتيجي، لأن تحقيق هذه المصالح في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وسوريا بصفة خاصة يرتبط ارتباطا وثيقا بميزان القوى على الصعيدين العالمي والإقليمي.¹

لقد اتخذت السياسة الأمريكية بشكل خاص وسياسة الناتو بشكل عام منذ انهيار الاتحاد السوفييتي شكل التطويق التدريجي لروسيا في مجالها الحيوي خوفا من روسيا المحتملة أكثر منه خوفا روسيا القائمة،² وقد تم إقفال المجال الحيوي الأول لروسيا في أوروبا الشرقية بانضمامها لكل من الناتو والاتحاد الأوروبي وتبعه بعد ذلك محاولات تأجيج الثورات في من جورجيا وأوكرانيا ثم التواجد العسكري في بعض دول آسيا الوسطى والتي تمثل قاعدة "مناس" قرب العاصمة القرغيزية أبرزها.

وقد استشعرت روسيا هذا الأمر لكنها في المراحل الأولى لم تكن في وضع يسمح لها باتخاذ خطوات فعالة لمواجهة هذا التطويق، لكنها ونتيجة للتطورات التي حصلت فيها بخاصة منذ تولي فلاديمير بوتين الحكم عام 2000 م بدأت في ممارسة نشاطات متنوعة لمواجهة التطويق المشار له، وشكل التدخل الروسي في جورجيا في أوت 2008 مؤشرا واضحا على الإستراتيجية الروسية للحيلولة دون وجود الناتو في جورجيا.

ترى موسكو أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى إحكام قبضتها على المنطقة والحد من الشراكة العربية المتنامية مع القوى الآسيوية الصاعدة التي تصدرها الصين وروسيا، من خلال إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط جغرافيا وسياسيا وإضعاف القوى الإقليمية الكبرى العربية وغير العربية، وخلق كيانات ضعيفة يسهل توجيهها ولا تهدد مصالحها في المنطقة.

¹ Azuolas Bagdonas ,Op.cit, pp 66- 67

² وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص6

وهكذا تكون سوريا منطلقا مثاليا لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بحكم موقعها الجغرافي المتميز، وتحالفاتها الإقليمية مع إيران وحزب الله، ذلك أن سقوط النظام السوري يفتح باب تصفية الحسابات القديمة بين الولايات المتحدة وإيران، وأشار لافروف إلى أن المطالبة بتغيير النظام في سورية حلقة في لعبة جيوسياسية تقصد أيضا "كما أكد أن سوريا من أهم الدول في الشرق الأوسط أن زعزعة الاستقرار هناك ستكون له عواقب وخيمة في مناطق بعيدة جدا عن سوريا نفسها،¹ "فروسيا ترى أن سوريا حجر زاوية في منطقة الشرق الأوسط، وعدم استقرار الوضع فيها أو نشوب حرب أهلية سيؤدي بدوره حتما إلى زعزعة الوضع في بلدان مجاورة، ويؤدي إلى صعوبات في المنطقة كلها وتهديد حقيقي للأمن الإقليمي، من وجهة النظر الروسية يعني سقوط النظام في سورية فقدان روسيا حليفها القوي والحقيقي الوحيد في العالم العربي، وهذا بدوره يعني أن روسيا ستخسر منطقة الشرق الأوسط برمتها.

كما أن النفوذ الأمريكي في المنطقة سيتوسع بلا حسيب أو رقيب وسيكون من الصعب جدا على إيران أن تستمر في صمودها أمام الضغط الغربي، كما أن إيران وسورية هما امتداد جغرافي للحدود الجنوبية الروسية، ومن ثم فإن سقوط النظام السوري الحالي يعني أن جبهتها المواجهة مع الغرب سوف تقترب من الحدود الروسية في منطقة القوقاز ومن جمهوريات آسيا الوسطى التي تكون مجال روسيا الحيوي الطبيعي بما يمكن الولايات المتحدة من إحكام الطوق حول روسيا، ومواصلة خططها الرامية إلى نشر الفوضى في محيط روسيا والصين.²

¹ وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص 2

² تورهان الشيخ، المرجع السابق، ص 302

المبحث الثاني: تداعيات وانعكاسات الأزمة السورية

المطلب الأول: انعكاسات الأزمة داخليا

انطلقت الثورة السورية في ظل واقع جيوسراتيجي معقد، فالقيادة السورية التي وظفت تقاطعات السياسة الخارجية السورية كأحدى أدوات إضفاء الشرعية السياسية على نظام الحكم، قد اتجهت نحو التقرب من الغرب الولايات المتحدة الأمريكية، ضمن واقع تبريد جبهات التوتر، التجأت إلى البحث عن التقاطعات الملحية في ساحات جيوسياسية مختلفة، خصوصا العراق قبيل الانسحاب الأمريكي منه، وحافظ النظام السياسي السوري على تحالفه الإستراتيجي مع إيران، خاصة في ما يتعلق بالبعد الأمني، وعمد إلى إنتاج تحالف آخر تركي عده النظام تحالفا إستراتيجيا، ربما تفاجأ النظام السوري بانتقال عدوى التغيير الثوري إليه، إذ كان محكوما بصورة نمطية فرضت عليه سوء تقدير قابلية المجتمع السوري للاحتجاج¹ لا سيما عندما وضع شرعية بقائه في سلة السياسة الخارجية المقبولة شعبيا. كان الخوف من المصير السوري من مصير مجتمع العراق المائل للعيان، من أهم عناصر تردد القوى المحلية والدولية في الاندفاع لدعم هذه الثورة ويضاف إلى ذلك ارتباط ملفات عديدة بموقع سورية المهم جغرافيا، ودورها عربيا وإقليميا أما الدول الكبرى المنشغلة بمعطيات التدخل العسكري في ليبيا فقد تراجعت عن اللهجة التصعيدية ضد أسلوب القمة والعنف.

اتسع الحراك السوري وفشل النظام سياسيا في التعاطي إيجابيا مع المطالب السياسية، عندما نزل الركبة الاحتجاجية في خطاب المؤامرة والصهيونية، والتدخل الخارجي الذي لم يكن قائما وتطور قياسا بطول مدة الثورة وحجم القمع والضحايا الذين سقطوا بين المدنيين أمام الحل العسكري الذي تبناه النظام وإصرار الشعب السوري على الإستمرار في الثورة، بدأت المواقف الدولية تتفاعل، وبدأت تدب الانقسامات بين القوى الكبرى واللاعبين الإقليميين.

¹ وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص 3

فقد دفع تعاطف الرأي العام العربي مع الثورة، وتفاعل دور الجامعة العربية في الثورة السورية مع الشارع بين السوري والعربي، علت نبرة الخطاب الغربي داعية الأسد إلى التحي، وتصاعدت اللهجة الدبلوماسية التركية لتنتهي فصلا من التحالف بين تركيا وسورية استمر ما يربو على ستة أعوام. حيث أمام هذا الواقع الجديد جيوسياسيا، وقفت إيران إلى جانب النظام السوري سياسيا ولوجستيا، فاتحة الباب لاستمرار الاشتباك جيو إستراتيجيا مع دول مركزية في مجلس التعاون الخليجي من جهة، واستطرادا مع تركيا أبرز الفاعلين الجيوا إستراتيجيين الإقليميين في المنطقة، وكان لوقوف نظام نوري المالكي في العراق مع النظام السوري وهو المنتمي إلى عالم آخر كونه نتاج التدخل العسكري الأجنبي وصاحب نظرة سلبية جدا على مستوى الرأي العام العربي أثره الكبير في تعميق طابع التحالف بالنظام السوري¹.

المطلب الثاني: انعكاسات الأزمة السورية اقليميا

أما روسيا فقد قاربت الثورة في سورية من منظور جيواستراتيجي بحث، إذ لا ترى روسيا منطقة الشرق الأوسط مكانا لتعظيم مصلحتها أو أمنها القومي أكثر ما تراه في محيطها الإقليمي، ولا سيما بعض دول آسيا الوسطى، لكنها تعد سوريا من المناطق ذات الحساسية بالنسبة إليها، البحر الأسود في قاعدة "سيفاستوبول" إلى مياه البحر الأبيض المتوسط، بيد أن موقفها في سورية جاء ضمن معطيات تتعدى هذا التفسير الميسطر ويتعلق بانكفاء الولايات المتحدة عن التدخل المباشر وتزوغ روسيا إلى استغلال هذا الانكفاء لتمنح نفسها دورا مقابلا للإستراتيجية الأمريكية وقدرة فيما جرى في ليبيا حدثا معاكسا النزعة التطور هذه ورفضت أن يحوله الناتو إلى عملية تمدد مجددا، بعد أن سبق لها وقف هذا التمدد في جورجيا، من هنا جاءت محاولة بوتين نفخ الحياة في سياسات الدولة بتوجهات ذات بعد دولي خارج محيطها الإقليمي وترى روسيا أن بقاء النظام السوري هو

¹وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص 4

نفوذ جيواستراتيجي حتى لو كان هذا النظام ضعيفا، كما أنه في حال تدهورت الأوضاع إلى منزلقات اقتتال أهلي، ستبقى حاضرة عبر خطاب أبرز عناصره موروث عن الاستعمار، وهو خطاب حماية الأقليات، فلقد أصبح واضحا ولا يجوز أن منذ عهد بعيد أن المواطنين العرب من الطوائف المختلفة لا يقبلون أن يعاملوا كأقليات تفرض عليهم حماية الاستعمار أو الاستبداد. فقد قررت روسيا مناهضة الثورة ومواجهة من يؤيدها، بعد أن استخدمت بالتوافق مع الصين حق النقض "الفيتو" مرتين في مجلس الأمن، وأعقاب بلورة إدانة أو إجراءات دولية رادعة ضد النظام السوري. وقد رأى المحللون الإستراتيجيون في مواقف سوريا من الثورة ومحاولة لجمع أكبر قدر من الخصائص والمميزات المتعلقة بالأقلية والذي ينص على أن الأقلية في الجماعة أو الجماعات العرقية ذات الكم البشري الأقل في مجتمعها والتي تتميز عن غيرها من السكان من حيث السلالة أو السمات الفيزيائية أو اللغة أو الدين أو الثقافة مدركين لمقومات ذاتيتهم وتمايزهم على الدوام إلى الحفاظ عليها،¹ وغالبا ما تكون هذه الجماعة أو الجماعات في وضع غير مسيطر في ذلك المجتمع، كما يعاني منها بدرجات متفاوتة من الاضطهاد والاستبعاد في شتى القطاعات السورية دليلا على نمو دورها المتصاعد في مواجهة الولايات المتحدة في النظام الدولي. ولكن روسيا البعيدة غير قادرة على جمل إرادة الشعب السوري التي سوف تقرر في النهاية موقف روسيا من الثورة وضعها في تضاد مع اتجاهات الرأي العام العربي أما فرض عليها إجراءات تكتيكية "بإنتاج توافقات مع الجامعة العربية والغرب تجلت في لحظة في خطة كوفي عنان عندما ارتى أن التغيير في سوريا لا مناص منه، وأن انتصار النظام السوري عسكريا بقمع الثورة أمر غير واقعي، فنجحت في فرض إيقاع الحل السياسي حتى الآن، واستطاعت أن تكون اللاعب الأبرز جيواستراتيجيا في الثورة السورية، في ظل عدم رغبة العرب وتركيا والجامعة العربية في التدخل، وغياب الصمت لديهم على أن يكون لهم دور في فاعل حتى الآن، وبقي إصرار

¹ وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص 8

الشعب السوري على الاستمرار في ثورته هو عامل الدفع الرئيس، وأحاطت القوى السياسية السورية التي أرهنت منذ البداية على التدخل الخارجي وحددت موقفها وخلافاتها على هذا الأساس وضيعت وقتاً ثميناً في مناقشة هذا الموضوع وربما الحالة السورية قد تعمل على عناصر دولية وتعمل على تعديل المعادلة، حيث أن الأزمة السورية فيها نظرية المؤامرة، فهي لا تمضي رغم التقاعس العالمي فحسب، بل يقود الشعب بثورته نضالاً ضد النظام السوري وحلفائه الذي عدوا الثورة السورية معادية لهم.

ولذلك تبدو تحالفات النظام السوري مع إيران وروسيا والعراق عوامل بقائه الرئيسة ولكنها سوف تؤدي في النهاية إلى دعم السماح للنظام السوري بالانتصار على الثورة المستمرة في تحقيق أهدافها، فتشخيص بقاء النظام كانتصار لهذا المحور سوف يسهم منعه دولياً، إما على صعيد التفاعلات الإقليمية، فقد أنتجت الثورة السورية واقعا جيواستراتيجيا معقدا في الإقليم يبرز في التنافس بين تركيا وإيران، إذ أسهمت المرونة السابقة في النظام الدولي في إعطاء الدول الإقليمية دوراً أكثر فعالية تعبر به عن سياستها وطموحاتها في المناطق الحيوية لمصالحها المباشرة يمكن تفسير مواقف نوري المالكي من الثورة السورية، إذ تجاهل الخلافات السياسية والعداء الشديد مع نظام الرئيس بشار الأسد في مراحل سابقة، وأنتج مواقف سياسية داعمة له، وإجراءات اقتصادية أسهمت في تلاشي تأثير العقوبات الأوروبية، ولا سيما ما تعلق بالاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية.

تباعدت العلاقات الإيرانية التركية تبعاً للخلافات الحادة بشأن الثورة السورية، حيث بدأت الترجمة العملية لتصريح المتحدث باسم الخارجية الإيرانية وخير ما بين تركيا وسوريا، فسوف تختار سورية بلا شك، وذلك من خلال ظهور التوتر الإيراني التركي إلى العلن.¹

المطلب الثالث: انعكاسات الأزمة السورية دولياً

يبدو أن التغيير الذي طرأ على النظام الدولي بعد استقالة روسيا من سباتها ومحاولة استرجاعها لأمجادها كإحدى القوى الفاعلة في المجتمع الدولي والذي لمس بجديّة في الأزمة الأوكرانية 2008-2014 وضم روسيا لشبه جزيرة القرم ودعمها للانفصاليين في أوسيتيا

¹ وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص 9

الجنوبية وأبخازيا، كل ذلك ألقى بتأثيراته على نظام عمل الأمم المتحدة و اكتفائها بدور الداعي للسلام من خلال استخدامها كغطاء للتسوية السلمية في كل أزمة تمس بمصالح الدول الكبرى ومن الواضح أن الأمم المتحدة وفي سعيها لمعالجة القضية السورية المطروحة والوصول إلى القرار الذي يتناسب ومواقف أطراف النزاع، فإنها سلكت أسلوبا في العمل يتكون من مسارين إثنين، المسار الأول ويتمثل في النقاشات الرسمية والعلنية المباشرة داخل جلسات الجمعية العامة ومجلس الأمن، والمسار الثاني والمتمثل في المباحثات الرسمية وغير الرسمية التي قام بها المبعوثين الخاصين للأمين العام للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.¹

وهو وضع بالرغم من سلبياته إلا أنه أدى إلى تنشيط آليات المنظمة الدبلوماسية والذي تجلى في المبعوثين الخاصين المشتركين للأمم المتحدة والجامعة العربية، ونقصد هنا كوفي عنان والأخضر الإبراهيمي الذين قدما استقالتهما بعد أن وصلت مساعيها لطريق مسدود.

ولتوضيح أكثر حول طبيعة الدور الذي قامت به الأمم المتحدة وجب علينا دراسة طريقة تعامل كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن مع الأزمة كل على حدا على النحو التالي:

- معالجة الجمعية العامة للأزمة السورية:

لقد قامت الجمعية العامة بمناقشة الأزمة بعد أن عجز مجلس الأمن عن معالجتها بسبب استخدام الفيتو الروسي الصيني لمرات عدة، حيث فشل المجلس في اتخاذ أي قرار بشأن الأزمة مما فتح المجال أمام الجمعية العامة التي قامت بإصدار ستة قرارات ذات أهمية في الفترة الممتدة من 13 ديسمبر 2011 إلى 18 ديسمبر 2014 والملاحظة الأولية التي نبدها هنا أن كل قرارات الجمعية جاءت تحت عنوان: حالة حقوق الإنسان في

¹ يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، دار النهضة العربية، بيروت، 2012 ص 21

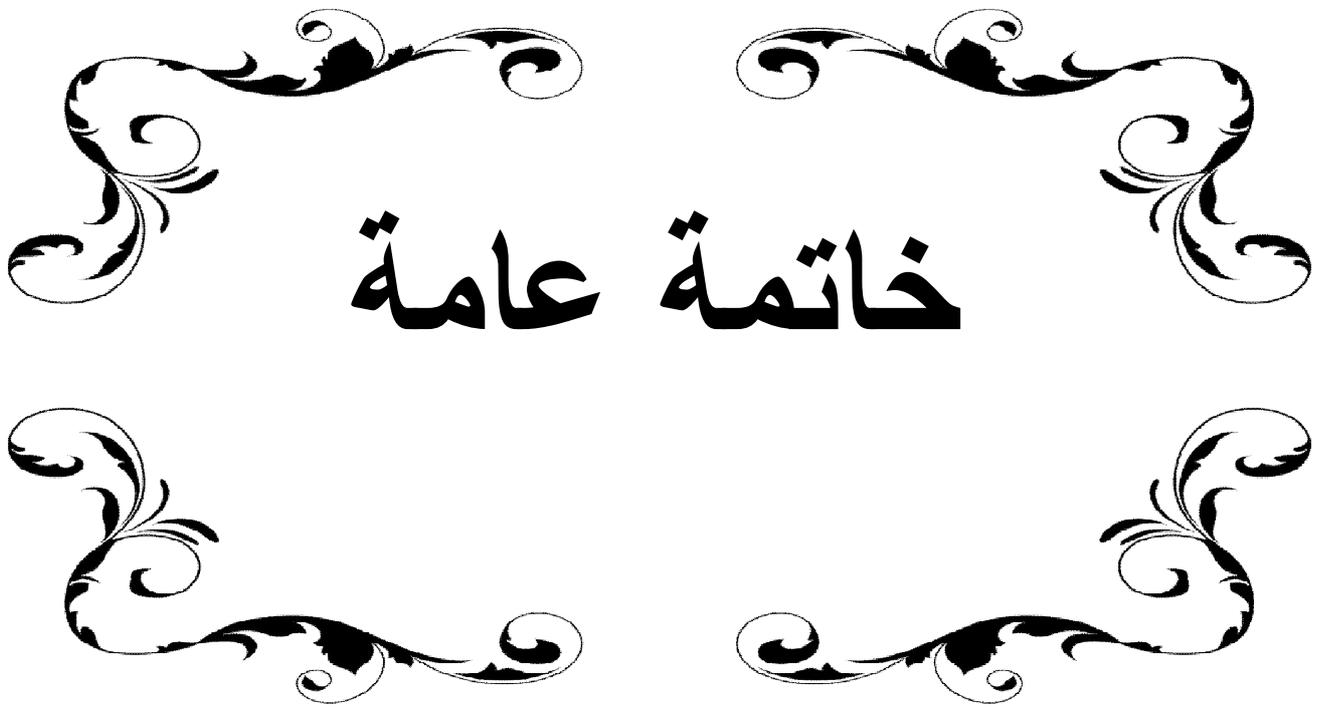
الجمهورية العربية السورية، فبداية صدر القرار رقم 176 في الدورة 66 المؤرخ في 19 ديسمبر 2011 والذي يعد في حقيقة الأمر بعد التمعن فيه بأنه جاء كآلية لتنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 161 في 29 أبريل 2011 والقاضي بإيفاد لجنة دولية مستقلة للتحقيق وتقصي جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان المزعومة في سوريا على وجه الاستعجال، حيث وجه قرار الجمعية خطايا شديد اللهجة إلى الحكومة السورية جراء عدم تعاونها مع لجنة التحقيق واستمرارها في انتهاك حقوق الإنسان، كما أدان القرار حالات الإعدام التعسفي والاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين والاحتجاز التعسفي وحالات الاختفاء تحدث في سوريا حسب البند الأول.¹

كما طالب سوريا بتنفيذ خطة العمل التي وضعتها الجامعة العربية في نوفمبر 2011 أما القرار رقم 253 في الدورة 56 المؤرخ في 16 فيفري 2012 فقد جاء ليتدارك التسرع الذي وقع فيه القرار السابق (176) عندما صعد من لهجته ضد الحكومة السورية وحسب رأينا فإن الجمعية العامة في هذا القرار أيقنت بأن الأزمة السورية تتعدى مجرد أزمة داخلية بين الموالاة والمعارضة، وقناعتها بامتدادها الإقليمي ودور أقطاب النظام الدولي روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وتنافسهما على النفوذ في سوريا، وهو ما تستق رآه بوضوح في الفقرة الثالثة والبند الأول من القرار الذي أكد على سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية وضرورة حل الأزمة السياسية حلا سلميا ورغبة في احتواء الوضع أكدت الجمعية في الفقرة الثانية على الدور الذي تقوم به المنظمات الإقليمية وفق الفصل الثامن من الميثاق، كما كررت إدانتها للانتهاكات الممنهجة التي تقوم بها الحكومة السورية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وطالبتها في البند 06 بوقف جميع أعمال العنف وحماية سكانها والإفراج عن جميع المحتجزين تعسفيا، وسحب جميع القوات العسكرية والمسلحة من المدن والبلدات وإعادتها إلى ثكناتها والمساعدة في إيصال المساعدات الإنسانية إلى من هم بحاجة إليها، وضمان حرية التظاهر السلمي، وضمان تنقل جميع مؤسسات جامعة الدول العربية ووسائل الإعلام بحرية في كل أنحاء الجمهورية بعد

¹نعمة كاظم هاشم، روسيا في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة، دار أمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص109

ذلك صدر القرار رقم 183 في الدورة 67 في 20 ديسمبر 2012، والذي لم يأت بالشيء الجديد من خلال تأكيد جميع القرارات السابقة غير أن الملفت للانتباه أثناء مناقشة القرار وما جرى من محادثات داخل الجلسة زاد الفجوة بين الدول العربية وتبادل الاتهامات بينها، حيث قامت المندوبة السورية بمهاجمة كل من قطر والسعودية والمغرب بعد سعيهما لتبني القرار واتهامها بدعم الإرهاب في سوريا ومباشرة بعد تعيين الأحمر الإبراهيمي مبعوثا خاصا للأمين العام للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية للقيام بعملية الوساطة بين الأطراف المتنازعة، وبعد انعقاد مؤتمر جنيف الأول في 30 جوان 2012 الذي جمع كل الأطراف ذات العلاقة بالأزمة.

جاء القرار رقم 626 بتاريخ 15 ماي 2013 ليدعم كل الجهود التي قام بها الإبراهيمي ويوافق على مواصلة مهامه في الوساطة، والدعوة إلى تشكيل حكومة انتقالية ذات صلاحيات كاملة تعمل على انتقال سياسي سلمي وفق ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر جنيف 2012 والملاحظ هنا هو دبلوماسية الجمعية العامة في تعاملها مع الأزمة والواضح في قراراتها التي لم تقصي أي طرف بدليل عدم تطرقها لمصير الرئيس بشار الأسد، وهو تعبير عن قناعة الجمعية العامة بأن حكومة الأسد رقم أساسي في أي معادلة التسوية الأزمة بحكم الدعم الذي يتلقاه من روسيا وإيران والصين.



من خلال دراستنا للإستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط عامة في ظل التحولات التي يمر بها النظام الدولي ككل والتغيرات التي تشهدها المنطقة وبالتركيز على الأزمة السورية، تمكنا من التوصل إلى النتائج التالية:

- تتحدد الإستراتيجية الروسية في الساحة الدولية بعاملين رئيسيين هما الاقتصاد وبرغماتية القيادة السياسية

- فبعد أن استطاعت القيادة السياسية في روسيا من الاستفادة من تعافي اقتصاد بلادها و إعادة بناء الهياكل القاعدية للدولة والتخلص من بؤر الفساد فيها، أصبحت اليوم تسعى لتعزيز موقعها الاقتصادي ضمن أكبر الاقتصاديات المتطورة في العالم. فالقيادة الروسية تدرك جيدا أن عالمنا اليوم يشهد تغير تدريجي في تراتبية الدول في سلم القوة، وهو يتوافق مع طموحاتها لاستعادة مكانتها في النظام الدولي.

- إن روسيا حاولت بقيادة فلاديمير بوتين إلى إعادة الاعتبار للدور الدولي الروسي ونلمح ذلك في الدور الذي لعبته تجاه قضايا منطقة الشرق الأوسط، فمن خلال دراسة الموقف الروسي من هذه القضايا نبرز بعض التفاوت في الاهتمام بهذه الأزمات وتتخذ دائما الموقف الراض للثورة في بداية نشوب الأزمة فهي ضد التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول لكن مع تطور الأحداث نجدتها تتخذ الموقف المؤيد والمساند لها هذا من جهة ومن جهة أخرى تلعب المصلحة المحدد الرئيسي للموقف الروسي من هذه الأزمات وهذا ما تم استنتاجه من موقف روسيا تجاه الأزمة السورية التي انتهجتها، فالدور الروسي تجاه سوريا ما هو إلا لحماية مصالحها الموجودة في المنطقوا إبراز مكانتها الإقليمية والدولية وفرض قوتها في المنطقة من خلال الدعم العسكري، والاقتصادي وكذلك الدبلوماسية لنظام بشار الأسد.

- أبرزت الأزمة السورية الدور الروسي المتصاعد والرئيسي في الشرق الأوسط والذي أثبت قدرته على موازنة الدور الأمريكي و الدول الإقليمية والدولية الأخرى في المنطقة، كما أثبت قدرات روسيا على الحد من تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية لمجلس الأمن.

- ارتبط ثبات الإستراتيجية الروسية تجاه سوريا بجيوستراتيجية الأحداث التي تشهدها سوريا، فمكانة روسيا وطموحاتها باستعادة دورها في المنطقة أصبحت على المحك، فسقوط النظام السوري سيؤدي بالتأكيد إلى تقدم الولايات المتحدة الأمريكية إلى دوائر قريبة تعتبرها روسيا تهديداً لأمنها القومي، وهذا ما يعني إضعاف دورها.
- الدعم الروسي القوي للنظام السوري ما هو إلا وسيلة لكسب المزيد من الوقت إلى حين التوصل لحوار سياسي يؤمن مصالحها الروسية، لذلك فهي ترى أن أي تغيير في موقفها تجاه الأزمة مشروط بالحصول على ضمانات مؤكدة للحفاظ على هذه المصالح في سوريا أولاً والشرق الأوسط بما فيه قاعدتها البحرية في طرطوس في حالة انهيار بشار الأسد وانتهاء نظامه، إضافة إلى سعيها لاستعادة دورها السابق وهو أن تكون نداً حقيقياً أو فعلياً للولايات المتحدة في إدارة شؤون الشرق الأوسط وأوروبا كما كان عليها الإتحاد السوفييتي سابقاً بعد الحرب العالمية الثانية من خلال فرض مبدأ الشراكة.
- تبقى الطموحات الروسية في أن يصبح النظام الدولي نظاماً متعدد الأقطاب وتكون هي أحد أقطابه مرتبطاً بشكل كبير بسياساتها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط، فالمكانة التي تحتلها هذه المنطقة لا تدفع روسيا لتعظيم قوتها الاقتصادية والعسكرية فقط بل وتعظيم مكانتها الدولية ككل، لذا كان لازماً عليها التمسك بما حققته فيها ومحاولة تطويره بالشكل الذي يدعم موقعها في النظام الدولي.

قائمة المصادر

المراجع

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

- 1- أحمد سعيد نوفل وآخرون، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014
- 2- الامارة لمى، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط01، 2009
- 3- آنا بورشيفكايا، روسيا في الشرق الأوسط: الدوافع - الآثار - الآمال، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 2016
- 4- أناتولي أوتكين، ترجمة: أنور محمد إبراهيم ومحمد نصر الدين الجبالي، الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ط01، 2003
- 5- أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، 2007
- 6- ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2005
- 7- جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت، 2013
- 8- جورج شكري كتن، العلاقات الروسية-العربية في القرن العشرين وآفاقها، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ط01، أبو ظبي، 2001
- 9- خليل حسين، العلاقات الدولية النظرية والواقع، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2011
- 10- ربيع نصر، زكي محشي، الأزمة السورية: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية (الجذور التتموية للأزمة)، المركز السوري للبحوث
- 11- زيدان ناصر، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2013

- 12- شمس الدين الكيلاني، "عام على تأسيس الائتلاف الوطني السوري: بين رهانات الولادة وعسر المهمة"، المركز العربي، للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، جانفي 2014
- 13- سلامة كيلة، الصراع الطبقي في سوريا، منشورات المتوسط، ط1، بغداد، 2015
- 14- شدى محمد ابراهيم بسيوني، السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية في الفترة 2011—2016، المركز الديمقراطي العربي
- 15- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت
- 16- عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية في التاريخ الراهن، المركز العربي للأبحاث، بيروت، 2013
- 17- علاء عبد الحميد عبد الكريم، دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة السورية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط01، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018
- 18- علي بن لهلول الرويلي، الأزمة : تعرفها - أبعادها - أسبابها، الرياض، 2011
- 19- عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، دار رسلان، سوريا 2008
- 20- كامل عبد الوهاب محمد، سيكولوجية إدارة الأزمات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2003
- 21- ليدل هارت، ترجمة: هيثم الأيوبي، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1967
- 22- مارتن غريفيتش وتيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للدراسات والأبحاث
- 23- محمد نصر مهنا، إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008
- 24- محمود جاد الله، إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان

25- ممدوح محمود مصطفى منصور، الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي

26- نصري ذياب خاطر، الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، الجندارية للنشر والتوزيع، 2010

27- نعمة كاظم هاشم، روسيا في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013

28- نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية-الروسية، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت، 1998

29- هشام محمود الأقداحي، تحديات الأمن القومي المعاصر: مدخل تاريخي-سياسي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2009

30- يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، دار النهضة العربية، بيروت، 2002

ب- الأطروحات والرسائل الجامعية:

1-إبراهيم بلقلة، مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية الحاضر، المستقبل، والتحديات، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، العدد 10، جوان 2013

2-أحمد صلاح أبو سالم، السياسة الروسية والأمريكية تجاه الأزمة السورية وأثرها على النظام الدولي والأمن الأقليمي رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2016

3-أوشريف يسرى، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، سبكرة، 2016.

- 4- ربحي عبد القادر الجديلي، واقع إستخدام أساليب إدارة الأزمات، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال قسم إدارة الأعمال كلية التجارة، غزة، 2006
- 5- شكلاط وسام، الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين من 2000 إلى 2004، دراسة حالة جنوب المتوسط مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تيزي وزو، 2016
- 6- عامر عبد الفتاح أحمد عبد الغفار، السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ العام 2011-2014، أطروحة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2005
- 7- عز الدين أبو سمهدان، الإستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط 2000-2008، دراسة حالة القضية الفلسطينية قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة 2012
- 8- مالكي مريم، السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة السورية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص تحليل السياسة الخارجية، جامعة الجبالي بونعام، خميس مليانة، 2015
- 9- هندا رحمون، السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين: إعادة إحياء الدور العالمي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017

ج- البحوث والدراسات:

1- حسني عماد حسني العوضي، السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط

www.beinitme.com/p=19073 2016/04/25، 2016-2011

2- سليم كاطع علي، محددات السياسة الروسية تجاه العراق بعد العام 2003،

mcsr.net/news201 2016/11/10

3- محمد نجيب السعد، قضايا...روسيا والشرق الأوسط، 29 أوت 2015،

Alwatan.com/details/s/74440

4- محمود بيومي، المبادرة الروسية لنزع السلاح الكيماوي السوري: الأبعاد والدلالات،

موقع الأهرام الرقمي، مارس 2014

5- <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1469324&eid=1>

[4158](#)

6- وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، مركز

الجزيرة للدراسات، الدوحة، أبريل 2012

د- المجلات والدوريات:

1- إبراهيم عرفات، روسيا والشرق الأوسط.. أية عودة؟، مجلة السياسة الدولية، العدد

170، أكتوبر 2007

2- أحمد حسين شحيل، السياسة الروسية تجاه العراق ما بعد 2003، المجلة السياسية

والدولية، <http://www.iasjfunc> = 2013/06/27

3- أحمد علو، السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية، دراسات وأبحاث،

العدد 263، ماي 2007، [/http://www.leparmy.gov.lb/ar/news](http://www.leparmy.gov.lb/ar/news)

14388full tex&aid =9423

4- سمير جسام راضي، مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية

"مجلة العلوم السياسية"، العدد 45 جامعة بغداد، 2012

- 5- السيد أمين شلبي، بوتين وسياسة روسيا الخارجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 175، فيفري 2009
- 6- عبد الناصر جندلي، إشكالية تكيف المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مع التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 376، بيروت، 2010
- 7- فيصل بن معيض القحطاني، إستراتيجية إدارة الأزمة في القرن الحادي والعشرين، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد 55
- 8- مایسة محمد مدني، التدخل الروسي في الأزمة السورية، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، ع04، جانفي 2014
- 9- محمد سعد أبو عامود، روسيا... حضور جديد في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 181، جويلية 2010
- 10- نبيه الاصفهاني، دور روسيا الاتحادية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 45 جويلية 2001
- 11- نورهان الشيخ، مصالح ثابتة ومعطيات جديدة السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة بعد ثورات الربيع العربي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 168، أكتوبر 2011
- هـ - المواقع الإلكترونية:
- 1- إطار بديل، كيف نجحت روسيا في تنشيط دبلوماسية السلاح في الشرق الأوسط، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 15 يونيو 2015،
<http://www.rcssmideast.org/article/3648> -2
- 3- <http://www.skynewsarabia.com/web/article/824281>
- 4- بوتين: "داعش" أعلن معاداته لروسيا منذ وقت طويل، موقع روسيا اليوم، 30 سبتمبر 2015م <http://arabic.rt.com/news/795457>

5- بوتين: روسيا مستمرة في دعم الأسد عسكرياً ، موقع bbc عربي، 15 سبتمبر 2015
<http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/09/150915>

6- سوريا: نتلقى دعماً شهرياً ب 500 مليون دولار من إيران وروسيا والصين، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 632، 29 يونيو 2013

7- <http://archive.aawsat.com/details.asp?section>

8- القرار رقم 4042 في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على الرابط:
<http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions>

9- مؤتمر جنيف الأول من أجل سوريا، موقع المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام، 15 سبتمبر 2015

10- http://www.syriainside.com/articles/47_%D9%85

11- موسكو: مشروع القرار حول سورية بالجمعية العامة غير متوازن، إسلام تايمز،
<http://islamtimes.org/ar/doc/news/184604>، 2012/08/03

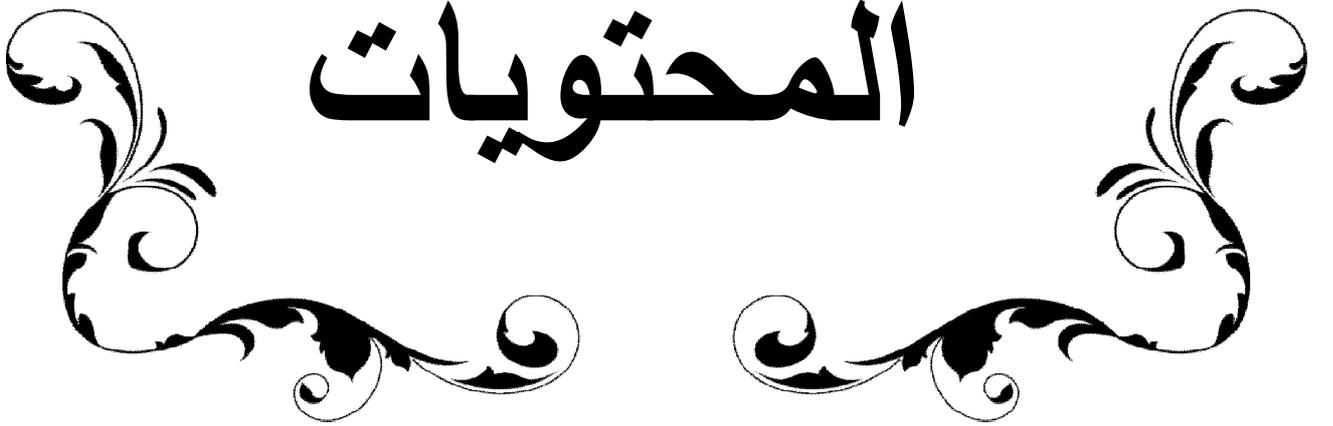
ثانياً: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

A- Les livres:

- 1- Azuolas Bagdonas , Russia's Interests in the Syrian Conflict: Power, Prestige, and Profit, European Journal of Economic and Political Studies, Fatih University, Turkey, Vol 5, N 2, winter 2012
- 2- Elena Morenkova Perrier, Les principes fondamentaux de la pensée stratégique russe institut de recherche stratégique de l'école militaire, paris, 2012
- 3- Ilyas Kemaloglu, Middle East Policy Of Russia, The Black Sea International Report, No: 23, Ankara, July 2012
- 4- Joseph Yacoub، les minorités dans le monde : faits et analyses DESCLE DE BROUWER PARIS.1988
- 5- Richard sakwa, putin russia's choice, London: route ledge, second edition, 2008



فهرس



المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	إهداء
	شكر وعرفان
أ	مقدمة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري	
المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي	
02	المطلب الأول: ماهية الأزمة.
07	المطلب الثاني: ماهية الإستراتيجية.
المبحث الثاني التأصيل النظري	
12	المطلب الأول: النظرية الواقعية.
20	المطلب الثاني: نظرية الدور.
21	المطلب الثالث: نظرية المجال الحيوي.
الفصل الثاني: الإستراتيجية الروسية الجديدة وتعاملها مع الأزمة السورية.	
المبحث الأول: طبيعة وتوجهات الإستراتيجية الروسية الجديدة.	
24	المطلب الأول: خلفيات وسمات الإستراتيجية الروسية الجديدة
29	المطلب الثاني: المحددات المؤثرة في الإستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط
36	المطلب الثالث: مقاصد الإستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط
المبحث الثاني تطبيقات الإستراتيجية الروسية في سوريا.	
38	المطلب الأول: تطور الأزمة السورية.
46	المطلب الثاني: وسائل تنفيذ الإستراتيجية الروسية اتجاه الأزمة السورية.

الفصل الثالث: الأهداف الإستراتيجية الروسية وانعكاساتها.

المبحث الأول: أهداف الإستراتيجية الروسية من الأزمة السورية

52	المطلب الأول: الأهداف الجيوسياسية.
55	المطلب الثاني: الأهداف الجيواقتصادية.
57	المطلب الثالث: الأهداف الجيوإستراتيجية
المبحث الثاني: تداعيات وانعكاسات الأزمة السورية.	
61	المطلب الأول: انعكاسات الأزمة السورية داخليا.
62	المطلب الثاني: انعكاسات الأزمة السورية إقليميا.
64	المطلب الثالث: انعكاسات الأزمة السورية دوليا.
69	الخاتمة.
-	قائمة المراجع.
-	فهرس المحتويات